أثر التحفظ المحاسبي غيرالمشروط على ممارسات إدارة الأرباح الحقيقية (دراسة تطبيقية على الشركات المقيدة بسوق الأوراق المالية في مصر)

عزيزة رزق محمود علي
المعيدة بقسم المحاسبة - جامعة عمر المختار
البيضاء - ليبيا

تحت إشراف

الأستاذ الدكتور	**الدكتور**
أيمن أحمد شتيوي	أحمد عبده الصباغ
قسم المحاسبة	قسم المحاسبة
أستاذ المحاسبة والمراجعة	مدرس المحاسبة والمراجعة
ووكيل كلية التجارة لشئون التعليم والطلاب	
كلية التجارة – جامعة الإسكندرية	كلية التجارة – جامعة الإسكندرية

١. مقدمة :

يقع على عاتق إدارة الشركة مسؤولية اعداد وعرض قوائم مالية سليمة، واعطاء تصور دقيق عن أثر الأحداث الاقتصادية الحقيقية على نتائج الشركة خلال فترة النشاط. وبالرغم من أن القوائم المالية يتم اعدادها استناداً إلى معايير المحاسبية الا انه عند ظهور بعض النتائج التي تعتبر غير مرضية لبعض الجهات المستفيدة، فقد تقوم إدارة الشركة بتحسين صورة القوائم المالية لخدمة اهدافها أو لتحقيق غايات بعض المستخدمين وذلك من خلال تطبيق المعايير المحاسبية التي تسمح باستخدام اساليب وطرق محاسبية مختلفة لمعالجة نفس الاحداث والمعاملات الاقتصادية. مما أدت إلى انخفاض في قيمة عدد كبير من الشركات وانهيار شركات عالمية مثل شركة انرون

Enron للطاقة، وشركة وورلد كوم World Com للاتصالات. مما أدت إلى تراجعت ثقة المستثمرين في الإدارة القائمة على اعمال الشركة والقوائم المالية الصادرة عنها، وتحديداً بعد الازمات المالية والاقتصادية، نتيجة لفساد الإدارة المالي والإداري وعدم إفصاحها الكامل في القوائم المالية عن المعلومات التي يحتاج إليها المستخدمون.

وفي أعقاب الانهيارات المالية التي طالت أكبر الشركات العالمية في الولايات المتحدة الامريكية، وإكتشاف العديد من المخالفات المحاسبية التي أحدثت تأثيرات متعمدة من قبل بعض الشركات على الارباح المعلنة بقوائمها المالية، بدأت الشكوك تُثار حول دقة القوائم والتقارير المالية وما تتضمنها من أرباح محاسبية. حيث يعتبر الربح المحاسبي من المؤشرات الهامة التي يستند إليها مستخدموا القوائم المالية للحكم على الاداء الحالي والمستقبلي للشركة، وذلك بهدف اتخاذ العديد من القرارات الاستثمارية كقرار شراء أو بيع أو الاحتفاظ بأسهم الشركة مثلاً. وفيما يتعلق بمدى تعبير المعلومات المحاسبية المعلنة بالقوائم المالية عن الاداء الحقيقى للشركات، فقد أوضحت الدراسات السابقة (إقبال والقضاة، ٢٠١٤)(Gunny, 2005; Cohen et al,2008) لجوء بعض الشركات الى محاولة تحسين أدائها صورياً، وذلك من خلال عدد من الممارسات بهدف إظهار صورة أفضل للشركة بخلاف ما هو عليه واقع الشركة.

حاول الباحثون فهم الأسباب الحقيقية وراء الانهيارات التي طالت أكبر الشركات العالمية الامريكية، وقد توصلت معظم الدراسات السابقة Gunny , 2005; Cohen (et al,2008) إلى قيام بعض الشركات باستغلال المرونة المتاحة في المعايير المحاسبية للاختيار ما بين الطرق والسياسات المحاسبية البديلة أو المرونة الناتجة عن استخدام مدخل إدارة الأرباح على أساس الاستحقاق من خلال تعجيل أو تأخير الإعتراف بالإيرادات والمصروفات وبما يحقق أهداف الإدارة وعلى حساب مصلحة الأطراف الأخرى، أو استخدام مدخل إدارة الأرباح الحقيقية، بتعجيل أو تأخير الإعتراف بالمبيعات، وتعجيل أو تأخير الإعتراف بنفقات الإعلان، والبحوث

والتطوير بالشكل الذي يؤدي إلى تضليل مستخدمي القوائم المالية وخلق انطباع مختلف عن الأداء الحقيقي للشركة، وتعتبر ممارسات إدارة الأرباح الحقيقية من أهم العوامل المسببة لانهيار الشركات نظراً للانعكاسات السلبية لهذه الممارسات على قيمة الشركة في الاجل الطويل .

وقد أشار *Cohen et al* (2008) إلى أن إفلاس العديد من الشركات الأمريكية، بالرغم من عدم وجود أي مؤشرات على إحتمال حدوث إفلاس، قد أدى إلى زيادة الإهتمام بمدى مصداقية المعلومات المحاسبية المتاحة للمستثمرين أو تمثيلها للواقع الفعلي لهذه الشركات، كما أدى ذلك إلى حالة من فقدان الثقة لدى المستثمرين في تلك المعلومات المالية المفصح عنها. وقد نتج عن ذلك صدور قانون (SOX) Sarbanes-Oxley Act في عام ٢٠٠٢، بهدف إجراء تحسينات طويلة الأجل على مجتمع الأعمال الأمريكي من خلال التعرف على أهم الدوافع وراء إدارة الأرباح، وكذلك إلزم الشركات بإيجاد رقابة داخلية فعالة علي عملية إعداد القوائم المالية، والتأكيد على مسئولية الإدارة عن تلك القوائم وخلوها من التحريفات والغش. وقد شهدت الفترة اللاحقة على صدور قانون SOX إنخفاض حجم ممارسات إدارة الأرباح على أساس الاستحقاق بشكل جوهري نتيجة لارتفاع تكلفة استخدامه، في الوقت الذي زادت فيه ممارسات إدارة الأرباح الحقيقية .

تقوم الإدارة بممارسات إدارة الأرباح في إطار تحقيق مصلحتها بالدرجة الأولي لتحقيق أقصى استفادة لها في صورة نقدية أو عينية، وبغض النظر عن الأضرار التي قد يتعرض لها باقي الأطراف الأخرى بما فيهم المستثمرين والمقرضين من جراء إتباع الإدارة لتلك الممارسات. كما تقوم الإدارة بممارسات إدارة الأرباح لعدة اهداف أخرى منها تخفيض الأرباح بغرض تخفيض الضرائب، أو زيادتها بغرض زيادة مكافآت أعضاء مجلس الإدارة، أو تمهيد الدخل عن طريق تخفيضه اذا كان مرتفعاً أو زيادته اذا كان منخفضاً وذلك لتدنية التقلبات الحادة فى مستوى الدخل بهدف تحقيق الاستقرار فى سعر السهم فى سوق الاوراق المالية. حيث توجد عدة مداخل لإدارة

الأرباح أهمها مدخل إدارة الأرباح على أساس الاستحقاق وهو ما يعرف بالمدخل المحاسبي لإدارة الأرباح. ومدخل إدارة الأرباح عن طريق الأنشطة الحقيقية وهو ما يعرف بالمدخل الحقيقي لإدارة الأرباح.

حيث تتم ممارسة إدارة الأرباح الحقيقية من خلال التحكم في توقيت القرارات الاستثمارية والتمويلية والتشغيلية لتعديل الأرباح، مما يؤدي إلى التأثير في الأرباح الفعلية للوصول إلى الأرباح المستهدفة، ويكون لهذه الممارسة تأثير فوري على التدفقات النقدية التشغيلية للشركة وهذا مايسمى إدارة الأرباح الحقيقية (Real Earning Management) (Roychowdhury,2006 ; Graham et al 2005,) . وبذلك يمكن القول أن ممارسات إدارة الأرباح التي تتم من خلال مدخل إدارة الأرباح الحقيقية تمثل أحد أبرز المجالات المحاسبية التي تلاقي اهتماماً كبيراً على الصُعد الأكاديمية والمهنية والعملية والتنظيمية، مما أدى إلى بروزها على رأس الأجندة البحثية والتنظيمية والمهنية لبيئة الأعمال المعاصرة.

يتم إعداد التقارير المالية في ضوء مجموعة من المبادئ والمفاهيم والقواعد المحاسبية بحيث تلبي احتياجات مستخدمي المعلومات المحاسبية وتحقق الثقة والتمثيل الصادق، وبما يؤدي الى الحد من تكاليف ومشاكل الوكالة وتخفيض عدم تماثل المعلومات بين اصحاب المصلحة، الأمر الذي ينعكس على تحقيق الصالح العام وتجنب تعارض المصالح بين الأطراف المختلفة ذات العلاقة بالشركة. ولعل أحد أهم تلك المفاهيم هو التحفظ المحاسبي (Accounting Conservatism)، أو كما يعرف بمبدأ الحيطة والحذر، لما له من دور هام في التصدي لحالة عدم التأكد التي يواجهها معدي القوائم المالية خاصة عند إعداد التقديرات المحاسبية والتي تعد مجالا خصباً لتطبيق وممارسة التحفظ المحاسبي، الأمر الذى جعله يسود في الممارسة العملية لدرجة أنه أصبح يمثل حجر الاساس في التطبيق المحاسبي. *عوض*(٢٠١٠).

ويتمثل التحفظ المحاسبي في الإعتراف بالأخبار السيئة بشكل أسرع من الأخبار الجيدة *Basu* (1997)، ويعمل على منع التقديرات المرتفعة للأصول طويلة الأجل، وبالتالي فإن التحفظ المحاسبي هو سياسة مضادة ومعاكسة لإدارة الأرباح. حيث تناولت العديد من الدراسات التحفظ المحاسبي وانواعه (المشروط وغير المشروط). وقد استخدمت معظم الدراسات السابقة (Jabbar,2017 ; Wang , 2015; Aliakbari et al , 2015) ؛ النجار،٢٠١٤؛ علي،٢٠١٦؛ حمدان،٢٠١٢؛ ياسين،٢٠٠٨؛ منصور واخرون ،٢٠١٤) نماذج متشابه في قياس التحفظ المحاسبي. حيث وجدت تلك الدراسات بعض العوامل التي تؤثر علي التحفظ المحاسبي مثل حجم الشركة، ونوع الصناعة، وحجم المديونية، كفاءة الأسواق المالية، النظام القانوني، التنظيم المحاسبي المهني، حجم المبيعات، نسبة الرفع المالي، درجة تعقد الشركة، عمر الشركة،مخاطر الشركة، وحجم مكتب المراجعة. (حسين، ٢٠١٥؛ النجار، ٢٠١٤ ؛ حمدان،٢٠١٢).

ويؤدي استخدام مبدأ التحفظ المحاسبي في حدود المسموح به في ظل المعايير المحاسبية إلى تخفيض ادارة الأرباح، خاصة تلك التي تهدف إلى زيادة الأرباح وتعظيمها في الفترة الحالية على حساب الفترات المستقبلية *عبدالرحمن* (٢٠١٢). وتعتبر زيادة درجة التحفظ المحاسبي مؤشراً على زيادة الشفافية. فالإدارة في الشركات لديها دوافع غير متماثلة في التقرير عن الأرباح والخسائر، فقد تعلن الإدارة عن أرباح في الوقت الذي يجب أن تعلن فيه عن خسائر. *Ball & Shivakumar (2005)*. ومن ناحية اخرى تساهم ممارسات التحفظ المحاسبي في تقليل فرص إدارة الأرباح التي تستخدمها الإدارة من سنة لأخري بشكل مختلف، حيث يمكن من خلال تطبيق التحفظ المحاسبي التقليل من إدارة الأرباح، *Watts (2003)*. وتعجيل الإعتراف بالخسائر المتوقعة وتأجيل الاعتراف بالأرباح المتوقعة، وتقييم الأصول بأقل من قيمتها الاقتصادية، مع تقييم الالتزمات بأعلى قيمة من قيمتها الاقتصادية، والثبات علي ممارسة واحدة *Givoly & Hayn (2000)*. وبذلك يساهم في تخفيض إدارة الأرباح غير المرغوب فيها. حيث ركزت معظم الدراسات السابقة

على التحفظ المحاسبي المشروط، مع القيام بعدد قليل من الدراسات التي تناولت التحفظ المحاسبي غير المشروط. وبصفة عامة، اتفقت العديد من الدراسات أن زيادة ممارسات التحفظ المحاسبي إحدى الوسائل التي تحد من ممارسات إدارة الأرباح الحقيقية ومن ثم فقد يشار إليه باعتباره أحد أسباب انخفاض إدارة الأرباح الحقيقية (Zadeh & Akhgar, 2015 ; Shaqqour ,2016 ; Kongorluei & Hesar ,2012; Lara et al ,2012) بالرغم من الانتقادات الموجهة لممارسة التحفظ المحاسبي غير المشروط، سيتم دراسة هل يوجد دليل على هذه العلاقة في الشركات المقيدة في سوق الأوراق المالية في مصر؟ وإن وجد فما دلالته المحاسبية؟

٢. مشكلة البحث :

تعتبر ظاهرة إدارة الأرباح تخطيط مدروس من جانب الإدارة للاستفادة من السياسات والبدائل والطرق المحاسبية التي يمكن تطبيقها للوصول إلي مستوى معين من الأرباح الحالية والمستقبلية لتحقيق مجموعة من الأهداف المختلفة الخاصة بالإدارة. حيث تعاظمت ظاهرة إدارة الأرباح التي تمارسها الشركات بشكل عام والشركات المساهمة منها بشكل خاص في ظل الظروف الاقتصادية التي أعقبت الأزمة المالية العالمية، وذلك سعياً منها لتحسين ربحيتها ووضعها المالي الذي تعكسه قوائمها المالية المنشورة. وتلجأ الإدارات التنفيذية في تلك الشركات إلى هذه الممارسات إما لارضاء مساهميها أو للحد من هبوط أسعار أسهمها المتداولة في السوق المالي أو لتلافي عملية التصفية الإجبارية التي تهددها بسبب التدني الكبير والمستمر في ارباحها التشغيلية، أو لتحقيق أغراض خاصة بها تصب في مصلحة المدراء. وبالتالي فإن معرفة ممارسات إدارة الأرباح الحقيقية وفهم دوافعها وتحديد مقاييسها ليست مهمة فقط لأصحاب المصالح بالشركة، ولكن أيضاً لمنظمى المهنة وواضعي المعايير المحاسبية.

هذا وقد تنشأ إدارة الأرباح الحقيقية، كما أشارت اليه دراسة *Gunny (2005)* حينما يقوم المديرين بإدارة الأرباح من خلال إحداث تغييرات اقتصادية حقيقية فى أنشطة الشركة الرئيسية، وليس من خلال اختيار السياسات المحاسبية، من أجل إظهار الأداء

الاقتصادى للشركة خلال الفترة الحالية على غير حقيقته. وذلك بإتباع صور متعددة لممارسات إدارة الأرباح الحقيقية منها قيام الإدارة بتضخيم رقم المبيعات من خلال منح العملاء خصومات أكبر، أو عرض تسهيلات ائتمانية أكثر مرونة فى نهاية الربع أو السنة المالية أو تأجيل أو تخفيض بعض المصروفات الاختيارية مثل تخفيض نفقات البحوث والتطوير والصيانة وتكاليف الدعاية والاعلان، أو تأجيلها الى الفترات القادمة من أجل تخفيض مصروفات الفترة الحالية أو اختيار الوقت المناسب لبيع الأصول الثابتة من أجل تحقيق ارباح رأسمالية لتدعيم الأرباح ومن ثم تجنب التقلبات السلبية للأرباح .

وفي إطار ما سبق اتجهت الدراسات السابقة (Roychowdhury,2006 ; Graham et al ,2005; Cohen et al ,2008) إلى تناول موضوع إدارة الأرباح باعتباره من الموضوعات الأكثر جدلاً، الا أن غالبية الدراسات التي تمت في هذا المجال قد ركزت على دراسة الدوافع والأسباب وراء ممارسة إدارة الأرباح، وكذلك دراسة الأساليب التي تنتهجها تلك الشركات المختلفة لممارسة إدارة الأرباح، ودراسة الأساليب والنماذج المحاسبية والإحصائية المستخدمة لكشف تلك الممارسات. حيث أوضحت الدراسات السابقة التي تناولت إدارة الأرباح انه يوجد بدائل مختلفة للقياس والتقييم المحاسبي وتعدد السياسات والطرق المحاسبية، وحرية الإدارة في الاختيار بين تلك البدائل المختلفة، والاختيار بين السياسات والطرق المحاسبية بما يتناسب ورؤية الإدارة وإمكانية تغييرها.

إلا أن دراسة إدارة الأرباح الحقيقية ومدي تأثيرها على التدفقات النقدية التشغيلية للشركات لم تلق اهتماماً واسعاً من قبل الباحثين رغم اهميتها، حيث لم يتم التركيز على اهمية الانشطة الحقيقية التشغيلية والاستثمارية والتمويلية وتأثيرها المباشر سواء على التدفقات النقدية الحالية أو التدفقات النقدية المستقبلية من خلال التلاعب بالمبيعات، وتخفيض المصروفات الاختيارية، وزيادة الأنتاج، وكيفية الحد من هذه ممارسات السلبية التي تؤثر علي الوضع المالي الحالي والمستقبلي للشركة. كما أن

التركيز على كيفية تطبيق التحفظ المحاسبي غير المشروط بصورة واقعية وعملية في حدود المسموح بها في ظل المعايير المحاسبية لم يلق اهتماماً كثيراً من الباحثين في هذا المجال رغم اهميته.

ويمكن أن تكون زيادة ممارسات التحفظ المحاسبي إحدى الوسائل التي تحد من ممارسات إدارة الأرباح الحقيقية ومن ثم فقد يشار إليه باعتباره أحد أسباب انخفاض إدارة الأرباح الحقيقية (Zadeh & Akhgar, 2015 ; Shaqqour ,2016 ; Kongorluei & Hesar ,2012; Lara et al ,2012) بالرغم من الانتقادات الموجهة لممارسة التحفظ المحاسبي غير المشروط، وقيام معدي المعايير المحاسبية على استبعاده وزيادة مستوى التحفظ المحاسبي المشروط، ذلك بعد ما توصلت بعض الدراسات إلى وجود علاقة عكسية بين التحفظ المحاسبي المشروط والتحفظ المحاسبي غير المشروط (Nakano et al, 2014 ; Basu, 2001). ورغم الانتقادات التي وجهت للتحفظ المحاسبي، إلا أنه وجد تأييداً ملحوظاً، وتوصلت العديد من الدراسات السابقة إلى أهمية تبني ممارسات التحظ المحاسبي. حيث ركزت دراسة ***Shaqqour (2016)*** علي دور التحفظ المحاسبي في الحد من ممارسة إدارة الأرباح ، وتعريف المستثمرين باهمية هذا المفهوم والآثار السلبية التي ستواجههم في حالة عدم تطبيقه في التقارير المالية للشركات المساهمة العامة . واكدت دراسة ***Lara et al (2012)*** ان التحفظ المحاسبي هو ألية تتسم بالكفاءة إلى تقليل احتمال تلاعب الشركات في القوائم المالية. كما أوضحت دراسة ***Jabbar (2017)*** أن التمسك بدرجة عالية من التحفظ يحد من قدرة الإدارة على ممارسة إدارة الأرباح الانتهازية مما يحافظ على اسعار الاسهم من التقلبات ويخفض من مخاطر الافلاس مما يعزز بالتبعية من قيمة المنشأة، واستخدام التحفظ المحاسبي يساهم في تعزيز مصداقية القوائم المالية وزيادة مستوى ملاءمة المعلومات، ويزيد من الافصاح والشفافية في التقرير المالي وقدرته على التنبؤ بالأرباح والتدفقات النقدية في المستقبل .

وفي هذا الإطار تتمثل القضية البحثية المطروحة في هذه الدراسة في إختبار مدى تأثير التحفظ المحاسبي غير المشروط في الحد من ممارسات إدارة الأرباح من خلال الانشطة الحقيقية في الشركات المقيدة في سوق الأوراق المالية في جمهورية مصر العربية. **وبالتالي يمكن صياغة مشكلة البحث في التساؤلات الاتية** :

هل تمارس الشركات المقيدة في سوق الأوراق المالية في مصر إدارة الأرباح الحقيقية ؟ هل يؤثر تطبيق التحفظ المحاسبي غير المشروط على ممارسات إدارة الأرباح باستخدام الانشطة الحقيقية في الشركات المقيدة في سوق الأوراق المالية في جمهورية مصر العربية ؟هل تختلف ممارسات إدارة الأرباح الحقيقية بأختلاف عمر الشركة أو معدل العائد على الأصول أو جودة المراجعة في الشركات المقيدة في سوق الأوراق المالية في جمهورية مصر العربية ؟

٣. **هدف البحث :**

يهدف البحث إلى إختبار أثر التحفظ المحاسبي غير المشروط علي ممارسات إدارة الأرباح الحقيقية بشكل مباشر من خلال استخدام مقاييس التحفظ المحاسبي غير المشروط، ومقاييس إدارة الأرباح الحقيقية شائعة الاستخدام في العديد من الدراسات السابقة بعد تعديلها بما يتفق مع البيئة الاقتصادية في جمهورية مصر العربية.

٤. **أهمية البحث :**

تبرز أهمية البحث عملية من ضرورة تمتع المعلومات المحاسبية بالموضوعية والشفافية وزيادة ثقة المتعاملين ومستخدمى القوائم المالية في تلك المعلومات. ويمكن المساهمة في ذلك من خلال دراسة ممارسات إدارة الأرباح الحقيقية باعتبارها الاكثر انتشاراً، وكيفية الحد منها خلال ممارسات التحفظ المحاسبي غير المشروط، مما يؤدي إلى زيادة الثقة في الشركات وإدارتها بالاعتماد علي معلومات ذات مصداقية وموثوقية عالية.

اما أهمية البحث العلمية تنبع من مساهمته في سد الفجوة في الدراسات السابقة التي تجاهلت الفرق بين نوعى التحفظ المحاسبي المشروط وغير المشروط والتركيز على ممارسات إدارة الأرباح على اساس الاستحقاق.

٥. **حدود البحث :**

تركز الباحثة على دراسة العلاقة بين التحفظ المحاسبي غير المشروط وإدارة الأرباح الحقيقية، وتأثيرها المباشر سواء على التدفقات النقدية الحالية أو التدفقات النقدية المستقبلية من خلال التلاعب بالمبيعات، وتخفيض المصروفات الاختيارية، وزيادة الانتاج. حيث يقتصر هذا البحث على التقارير المالية للشركات المسجلة في سوق الأوراق المالية المصري، تشتمل الدراسة على الشركات المساهمة المسجلة في سوق الأوراق المالية دون غيرها من الشركات الأخرى، ذلك بعد استبعاد الشركات المالية نظراً لخضوعها لبعض المعايير والقوانين الرقابية الخاصة، وتقتصر الدراسة على الفترة المحددة من سنة ٢٠١٥ وحتى ٢٠١٧.

٦. **منهجية البحث :**

سوف تنتهج الباحثة المدخلين الإستقرائى والإستنباطى، حيث يتم إستخدام المدخل الإستقرائى فى مرحلة إستعراض الأدب المحاسبى والدراسات المرتبطة بموضوع البحث فى مجالى التحفظ المحاسبي وإدارة الأرباح الحقيقية. وسوف يتم إستخدام المدخل الإستنباطى فى مرحلة إشتقاق الفروض الملائمة لموضوع البحث. واستكمالاً لتحقيق هدف البحث سوف يتم إختبار فروض البحث من خلال الدراسة التطبيقية، بإستخدام النماذج التي تم التوصل إليها، على عينة من الشركات المقيدة بسوق الأوراق المالية المصري، بهدف التوصل إلى مدى ممارسة هذه الشركات لإدارة الأرباح الحقيقية، وأثر التحفظ المحاسبي غير المشروط على إدارة الأرباح الحقيقية.

٧. **خطة البحث :**

لتحقيق هدف البحث والإجابة على تساؤلاته البحثية ، فسوف يغطي الجزء الباقي من البحث النقاط التالية:

- **التحفظ المحاسبي غير المشروط.**
- **إدارة الأرباح الحقيقية.**
- **العلاقة بين التحفظ المحاسبي غير المشروط و إدارة الأرباح الحقيقية.**
- **الدراسة التطبيقية .**
- **النتائج والتوصيات.**

٨. التحفظ المحاسبي غير المشروط :

١/٨ مفهوم التحفظ المحاسبي غير المشروط :

يتلخص مفهوم التحفظ المحاسبي على مستوى المنظمات المهنية المختصة والمعنية بوضع المعايير المحاسبية من خلال ما أشار مجلس مبادئ المحاسبة (APB) المنبثق عن مجمع المحاسبين القانونيين الأمريكي (AICPA) في قائمة المعايير رقم (4)(APB Statement NO.4) الصادرة عام ١٩٧٠، بالفقرة رقم (٣٥) إلى التحفظ المحاسبي هو قيمة " عدم التأكد الذي يحيط بعملية اعداد التقارير المالية، الذي ينعكس بالإعتراف المبكر بالأحداث السيئة مع تدنية قيمة صافي الأصول وصافي الدخل" و في نفس الإصدار وفقاً للفقرة رقم (171) اوضح انه " يتم قياس الأصول والإلتزمات في كثير من الاحيان في ظل عدم التأكد، وتاريخياً يفضل كُل من المديرين والمستثمرين والمحاسبين بأن تكون الأخطاء المحتملة في القياس المحاسبي يتم تقديرها بالنقص بدلاً من الزيادة لكل من صافي الدخل وصافي الأصول" *(خضر، ٢٠١٤؛ Ball & Shivakumar, 2005).*

إلى جانب تعريف مفهوم التحفظ المحاسبي على مستوى المنظمات المهنية المختصة والمعنية بوضع المعايير المحاسبية ، قدمت العديد من الدراسات الاكاديمية تعريفات عديدة للتحفظ المحاسبي على المستوى الاكاديمي، والتي اختلفت تبعاً لإختلاف أهداف تلك الدراسات، فقد اوضحت بان التحفظ المحاسبي هو الإعتراف بجميع الخسائر والمصروفات المتوقعة عند تحديد الأرباح السنوية والمركز المالي، اما الأرباح المتوقعة لايتم الإعتراف بها إلا إذا تم الحصول على ادلة تثبت تحققها. حيث ميزت الدراسات السابقة بين مفهومين فرعيين للتحفظ المحاسبي هما التحفظ المحاسبي المشروط ، والتحفظ المحاسبي غير المشروط حسب بعض الدراسات منها (Gassen, 2006) ، (Ball et al ,2005)، (Ismail & Ebolok ,2011) ، (Roychowdhury & Watts, 2007)، (Fredriksson ,2008) ، (Beaver & Ryan,2005) ستتناول الباحثة الجزء الخاص بمفهوم التحفظ غير المشروط كالاتي :

يعرف **التحفظ المحاسبي غير المشروط (Unconditional Conservatism)** بانه الطرق والسياسات المحاسبية التي تختارها الإدارة من أجل التخفيض من قيمة الأرباح والقيم الدفترية لصافي الأصول من البداية بعيداً عن الأخبار المتاحة، ولذلك اطلق عليه التحفظ المسبق ex-ante ، مثل الإعتراف الفوري بنفقات البحوث والتطوير كمصروف إيرادي وعدم رسملتها، بحيث يتم تحميلها كمصروفات علي الربح المحاسبي بدلاً من رسملتها واظهارها كأصل في قائمة المركز المالي واستخدام طريقة الاهلاك المعجل بدلاً من القسط الثابت لأهلاك الأصول الثابتة *Ismail & Ebolok (2011)*.

كما عرفه *Roychowdhury & Watt (2007)* على انه هو التخفيض المنتظم في قيم صافي الأصول ويطلق عليه تحفظ الميزانية العمومية او تحفظ مستقل، لانه يتم بشكل مستقل عن الأخبار المستقبلية أو الإيرادات المتوقعة، ويؤدي التحفظ غير المشروط إلى التقرير عن قيم منخفضة للقيمة الدفترية لحقوق الملكية ويتم من خلاله تحميل النفقات على الفترة الحالية بدلاً من رسملتها مثل (تكاليف البحث والتطوير) أو تأجيل الإعتراف بالإيرادات.

في حين عرف *Fredriksson (2008)* التحفظ المحاسبي غير المشروط بانه التحفظ الذي ينشأ من تطبيق المبادئ المحاسبية المقبولة قبولاً عاماً(GAAP) التي تؤدي إلى تخفيض الأرباح بشكل مستقل عن الأخبار الحالية. كما اشارت دراسة *Ryan (2006)* بانه ينطوي على تطبيق التحفظ غير المشروط التزام الشركة منذ البداية الإعتراف بالقيم الدفترية لصافي الأصول بقيمة أقل من القيمة السوقية على طول عمر هذه الأصول .

يؤكد كل من *Beaver & Ryan (2005)* بأن نوعي التحفظ لهما العديد من الأهداف ذاتها منها جذب المستثمرين والتقليل من تقاضي الشركات وتقليل الضرائب وتكاليف الوكالة ، وتُمكن المحاسبين والمهنيين من حد عدم الاستقرار الاقتصادي وتجنب خطر

الأفلاس والأزمات. كما وضح *Zhang (2008)* أن كُل من نوعي التحفظ المحاسبي سواء التحفظ المحاسبي المشروط أو غير المشروط تؤدى إلى انخفاض في قيم الأصول لكنهما يختلفان في القدرة علي توصيل المعلومات الجيدة من خلال القوائم المالية.

٢/٨ محددات التحفظ المحاسبي :

اتفقت العديد من الدراسات السابقة (Watts ,2003 ; Lara et al ,2009 ; Qiang ,2007 ; Wang , 2015 ; Lafond & Watts,2008) على أن هناك محددات أربعة للتحفظ المحاسبي وهم المحدد التعاقدي، والمحدد القضائي، والمحدد الضريبي، والمحدد التنظيمي. تناولت دراستي(Lara et al, 2009 ; Qiang ,2007) محددات التحفظ المحاسبي المشروط وغير المشروط، حيث اتفقت على محددات التحفظ غير المشروط، ولكن لم تتفق على محددات التحفظ المحاسبي المشروط. حيث توصلت دراسة *Lara et al (2009)* أن محددات التحفظ المشروط هي المحدد التعاقدي والمحدد القضائي والمحدد الضريبي والمحدد التنظيمي. وعلي النقيض من ذلك توصلت دراسة *Qiang (2007)* أن محددات التحفظ المشروط هما المحدد التعاقدي والمحدد القضائي فقط، بينما اتفقت هاتين الدراستين على محددات التحفظ غير المشروط وهي المحدد القضائي والمحدد الضريبي والمحدد التنظيمي. يُمكن تلخيصها كما يلي :

- **المحدد التعاقدي (Contracting) :** يعد المحدد التعاقدي من اهم المصادر الرئيسية للتحفظ، ويقصد به التركيز على العقود الرسمية بين الأطراف ذات العلاقة في الشركة كعقود الدين وعقود المكافأة فضلاً عن إن تكمن الأهمية من وراء المحدد التعاقدي للتحفظ هو إن المساهمين والمقرضين يطالبون بإعداد قوائم مالية متحفظة لتخفيض تكاليف الوكالة والحد من الحوافز الإدارية. حيث اوضحت دراسة *Wang (2015)* تقسيم المحدد التعاقدي إلى ثلاث دوافع وهي (تعويضات الإدارة، وعقود الدين، بالاضافة إلى الحوكمة) موضحة كالآتي :

إن نظرية الوكالة تعد أساس العقود التي تنشأ بين المساهمين والإدارة للحد من تضارب المصالح التي بين المساهمين والإدارة. حيث نشأت التعويضات والحوافز الإدارية كوسيلة لتحفيز المدراء على العمل بقدر الأمكان من أجل تحقيق مصالح الشركة، وتقليل التعارض بين مصلحة الإدارة ومصالح الأطراف الأخري. فالإدارة تسعى إلى تغيير نتائج الشركة من خلال استخدام الأساليب والطرق التي تزيد قيمة الأرباح من أجل تعظيم تلك الحوافز *Huang et al (2013)*. ويتبن هنا دور التحفظ المحاسبي بالإعتراف بالأخبار السيئة وتأجيل الإعتراف بالأخبار الجيدة، ومن ثم الحد من سلوك الإدارة الانتهازي في المبالغة عن الأرباح المعلن عنها بغرض تعظيم حوافزهاعلى حساب أصحاب المصالح الأخري. اما بالنسبة لعقود الدين قامت دراسة *Tan (2013)* بفحص الاختيارات المحاسبية لعينة من الشركات الأمريكية عقب وجود اختراقات لعقود الدين، لمعرفة إلى أي مدى يمارس المقرضون حقوقهم في التوصل للمعلومات من أجل التأثير علي التقارير المالية للشركات عقب انتقال حقوق السيطرة إليهم؟ وكيف يؤثر المقرضون في التقرير المالي لتلك الشركات؟ وتوصلت نتائج الدراسة إلى أنه الشركات التي يوجد بها خروقات لعقود الدين، يصبح مستوى التحفظ المحاسبي المشروط عال مباشرةً بعد خرق الشروط. واخيراً فإن الحوكمة تضمن للمساهمين مراقبة أداء الإدارة ايضاً تؤدي الحوكمة على حث الإدارة نحو اداء أكثر فاعلية وتصحيح مسارها عند تلقي أخبار سيئة في الوقت المناسب وبالتالي فالشركات التي تطبق الحوكمة تكون أكثر تحفظاً *Wang (2015)* .

- **محدد التقاضي (Litigation):** يعد محدد مهم لممارسة التحفظ المحاسبي. هدفت دراسة (شتيوي، ٢٠١٠) إلى قياس الفروق في حجم ممارسات التحفظ المحاسبي المرتبطة بمخاطر الدعاوي القضائية، بين الشركات المتهمة بالتلاعب والشركات غير المتهمة بالتلاعب، وتوصلت إلى أن مخاطر الدعاوي القضائية تحث الشركات المتهمة ظاهرياً بالتلاعب على ممارسة التحفظ المحاسبي بمستويات عالية وبشكل ذي دلالة احصائية. وفي هذا الصدد أوضحت الدراستين (Watts ,2003; Lafond & Watts,2008)إن الدعاوى القضائية قد تكون كثيرة عندما تكون

الأرباح وصافي الأصول مبالغ فيها بشكل كبير، لذا فان مواجهة الإدارة لخطر المقاضاة يدفعها للالتزام أكثر بالتحفظ المحاسبي.

- **المحدد الضريبي (Taxation) :** يستخدم المديرون التقدير الشخصي في حساب البنود المستحقة بهدف إدارة الأرباح هبوطاً لأغراض الضريبة *Badertscher et al (2006)*. كما اشارت *شتيوي (٢٠١٧)* بأن المديرين يغيرون من الأنشطة التشغيلية للشركة،بغرض تخفيض الدخل الدفتري، والدخل الخاضع للضريبة، وبذلك يحققون مزايا ضريبية. لذا تلجأ الشركات إلى تخفيض الأرباح ومن ثم تخفيض ضريبة الدخل المستحقة عليها من خلال استخدام التحفظ المحاسبي *(Watts ,2003)(Lafond & Watts,2008)*.
- **المحدد التنظيمي (Regulation) :** أن المنظمات المهنية المحاسبية تحدد ان تكون المعلومات المفصح عنها في القوائم المالية أكثر تحفظاً لتنظيم الأسواق المالية والتعاملات المالية ، وذلك من خلال التعليمات واللوائح التي اقرتها هيئة الإشراف على البورصة والأوراق المالية SEC والتي كان لها دور في توجيه التحفظ المحاسبي وممارساته ، حيث قامت هيئة الإشراف على البورصة والأوراق المالية SEC باصدار مجموعة من اللوائح التي تحذر تداول الأوراق المالية للشركات التي تبالغ في تقييم أصولها ، ويعد قانون Sarbanes Oxley Act (SOX) احدث تفسير للتحفظ المحاسبي اذ تشير العديد من الدراسات إن تقارير الشركات بعد صدور هذا القانون (SOX) اصبحت أكثر تحفظاً بالاضافة إلى الإعتراف بالخسائر المحتملة بشكل أكبر من الأرباح المحتملة *Wang (2015)*.

٣/٨ العوامل المؤثرة على التحفظ المحاسبي :

هناك العديد من العوامل التي يُمكن أن تؤثر على مستوى التحفظ المحاسبي ، حيث قامت العديد من الدراسات السابقة مثل(النجار، ٢٠١٤؛ علي، ٢٠١٦؛ حسين، ٢٠١٥؛ حمدان، ٢٠١٢؛ Moeinaddin et al, 2012; Kamarudin et al,2010; Suleiman, 2014) باختبار تأثير أحد تلك العوامل او بعضها علي

مستوى التحفظ المحاسبي. حيث قامت دراسة (علي،٢٠١٦) بتصنيف العوامل المؤثرة على مستوى التحفظ المحاسبي إلى ثلاثة مجموعات كالتالي :

١) **عوامل تتعلق بالمراجع الخارجي** والمتمثلة في (تقديم منشأة المراجعة خدمات بخلاف خدمة المراجعة للمنشأة محل المراجعة، استقلال المراجع الخارجي، حجم منشأة المراجعة، طول مدة بقاء المراجع، جودة المراجعة). حيث توصلت إلى انه كلما قل تقديم منشأة المراجعة بخلاف خدمة المراجعة، وزادت جودة المراجعة، وزاد استقلال المراجع، وزاد حجم منشأة المراجعة، وقصر مدة بقاء المراجع أدى ذلك إلى زيادة مستوى التحفظ المحاسبي *علي (٢٠١٦)*.

٢) **عوامل تتعلق بآليات حوكمة الشركات** والمتمثلة في (خصائص مجلس الإدارة، هيكل الملكية، والرقابة الداخلية، بالإضافة إلى خصائص لجنة المراجعة). حيث توصلت إلى انه كلما زادت حوكمة الشركات، وزاد حجم مجلس الإدارة، وزاد استقلال مجلس الإدارة، وزادت الرقابة الداخلية، وكلما كان يوجد فصل بين العضو المنتدب ورئيس مجلس الإدارة، وقلت نسبة ملكية المديرين، وزادت نسبة ملكية المؤسسات أدى ذلك إلى زيادة مستوى التحفظ المحاسبي *علي(٢٠١٦)*.

٣) **عوامل تتعلق بخصائص الشركة** والمتمثلة في (حجم الشركة، نسبة المديونية، نوع القطاع). حيث توصلت إلى انه كلما وزاد حجم الشركة، وزادت نسبة المديونية أدى ذلك إلى زيادة مستوى التحفظ المحاسبي (علي،٢٠١٦).

وفي نفس السياق توصلت دراسة *حسين (٢٠١٥)*، بالنسبة لتأثير خصائص الوحدة الاقتصادية على مستويات التحفظ المحاسبي، إلى وجود علاقة ارتباط موجبة ذات تأثير معنوي لكل من حجم المبيعات، ونسبة الرفع المالي، ونوع الصناعة، على التحفظ المحاسبي. في حين توصلت لوجود علاقة ارتباط سالبة ذات تأثير معنوي لكل من حجم الشركة، ودرجة تعقد الشركة، وعمر الشركة، مخاطر الشركة، وحجم مكتب المراجعة، على التحفظ المحاسبي. وفي ذات السياق قدمت كل من الدراسات السابقة (النجار ،٢٠١٤؛ Moeinaddin et al, 2012; Kamarudin et al,2010) مجموعة من العوامل التي تؤثر على التحفظ. بالنسبة للمتغير حجم الشركة. حيث

اشارت إلى ان الشركات كبيرة الحجم تقوم بتطبيق التحفظ المحاسبي لتخفيض التكاليف السياسية وذلك لكونها تتعرض للضغوط السياسية. في حين اشارت كل من هذه الدراسات *(حمدان ،٢٠١٢; Suleiman, 2014 ; Basu, 1997)* إلى ان الشركات صغيرة الحجم اكثر تحفظاً وذلك لتجنب الدعاوي القضائية لكونها تتعرض للمشاكل بشكل اكبر من الشركات الكبيرة. حيث اكدت ان الشركات صغيرة الحجم هي اكثر تحفظاً من الشركات كبيرة الحجم.

اما بالنسبة إلى عقود المديونية أوضحت دراسة *النجار(٢٠١٤)*، يراعي المقرضون عند الاقراض ضمان تسديد قروضهم في الموعد المحدد فضلاً عن ضمان عدم انخفاض قيمة الأصول للمقترض بعد التعاقد لذلك فان تقييم الأصول باقل قيمة يعود بالنفع على المقرضون لذلك فان التحفظ المحاسبي يصب في مصلحة المقرضون. اما بالنسبة حوكمة الشركات، توجد تلك الدراسة علاقة ايجابية بين التحفظ المحاسبي وحوكمة الشركات اى انه كلما زاد مستوى تطبيق حوكمة الشركات سيزداد الطلب على مستوى اعلى من التحفظ المحاسبي. كما اوضحت أن التنظيم المحاسبي المهني المتمثل في الجمعيات والمنظمات المهنية التي تضع معايير محاسبية تتسم بالتحفظ بالإضافة إلى الجهات المسؤولة عن مراقبة مدى تطبيق هذه المعايير كالهيئات المنظمة للأسواق المالية. ايضا اوضحت تأثير كفاءة الاسواق المالية[1]، حيث انه كلما كانت الأسواق المالية نشطة وتتسم بالكفاءة كلما اتجهت الشركات نحو تطبيق التحفظ المحاسبي. واخيراً اوضحت تأثير النظام القانوني. حيث انه كلما كان النظام القضائي قوي فان الإدارة تتجه نحو تطبيق التحفظ المحاسبي وذلك لتجنب المساءلة القضائية في حالة زيادة قيمة تقييم الأصول.

[1]- تعرف كفاءة السوق المالي: بأنها تمثل سرعة استجابة الأسعار فيه بطريقة غير متحيزة للمعلومات المتاحة للمتعاملين فيه؛ وبذلك تصبح أسعار الأورا ق المالية المتداولة فيه دالة للمعلومات المتاحة. وعلى هذا الأساس فإن اختلاف المعلومات المتوفرة للمتعاملين في السوق تؤدي إلى تقلب تلك الأسعار.

٤/٨ أهمية التحفظ المحاسبي وكيفية تطبيقه :

١/٤/٨أهمية التحفظ المحاسبي :

يترتب على استخدام مستويات عالية من التحفظ المحاسبي في مجال المحاسبة من خلال تقييم الأصول والالتزامات والإيرادات والمصروفات بعض النتائج التي توضح اهميته. كما اشارت اليها بعض الدراسات منها دراسة (عبيدات، ٢٠٠٣؛ إقبال والقضاة، ٢٠١٤؛ النجار، ٢٠١٤)، (Alsakini & Alwawdeh ,2015; Obeidot,2003; Kazemi et al, 2011) كمايلي:

١. يعتبر انه أداة مناسبة للمحاسبين والمديرين ليتسنى لهم مواجهة التفاؤل المفرط عند تقييمهم أصول والتزامات المنشأة لمواجهة التفاؤل في تحديد مصروفات المنشأة وإيراداتها.

٢. يؤدي تطبيقه إلي مخرجات محاسبية تمتاز بالموضوعية. كما انه يقوم بتخفيض ضريبة الدخل نظراً لانه يؤدي إلى اظهار إيرادات المنشأة بأقل من قيمتها الحقيقية.

٣. يساعد تطبيق التحفظ المحاسبي المحاسبين في مواجهة حالة عدم التأكد عن طريق الدور الذي يلعبه بابعاد المحاسبين عن مخاطر نشر معلومات قد يتبين فيما بعد انها غير صحيحة، بالإضافة إلى مخاطر عدم نشر معلومات يتبين فيما بعد انها صحيحة.

٤. يقلل التحفظ المحاسبي من قيمة الديون، ويزيد من قيمة أصول الشركة النقدية، بالإضافة إلى كونه يساعد الشركة ويُجنبها الوقوع في خسائر مالية. كما يجنب الشركة من الوقوع في المخاطر والتي اهمها تعرض الشركة لمخاطر الافلاس *النجار(٢٠١٤)*.

٥. يقلل تطبيق التحفظ المحاسبي من عدم تماثل المعلومات بين كل من المدراء والمستثمرين، ايضاً يقوم بدور مهم في تخفيض ممارسات الإدارة الأنتهازية بالتلاعب

بالأرباح، وبالتالي يعزز مصداقية الأرباح لكونه يؤدي بالنتيجة إلى تعزيز مصداقية الإدارة *Alsakini & lwawdeh (2015)* .

٦. يشجع تطبيق التحفظ المحاسبي على الادخار الوقائي من خلال الإعتراف بالاخبار السيئة والذي يؤدي بدوره إلى الاحتفاظ بالاموال وعدم توزيعها وهنا يوفر سيوله في الشركة تعزز مركزها المالي ويعزز من قيمتها*Biddle et al (2016)*.

٢/٤/٨ أليات تطبيق التحفظ المحاسبي :

توجد أليات عديدة لممارسة التحفظ المحاسبي، وقد صنفت دراسة *منصور واخرون (٢٠١٤)* بعض الأمثلة لأليات تطبيق التحفظ المحاسبي كمايلي:

١. ممارسات محاسبية متحفظة يترتب عليها تخفيض القيمة الدفترية: وذلك مثل الإهلاك المعجل للأصول الثابتة، وتخفيض قيمة صافي المدنيين (المغالاة في تقدير الديون المشكوك في تحصيلها)، والمغالاة في تقدير الإيرادات المؤجلة.

٢. ممارسات محاسبية متحفظة لا يترتب عليها تخفيض القيمة الدفترية: وذلك مثل تحميل نفقات البحوث والتطوير في الفترة التي تحققت فيها وعدم رسملتها، وتحميل نفقات الدعاية والإعلان في الفترة التي تحققت فيها وعدم رسملتها، وأيضا تحميل الاستثمارات في رأس المال البشرى في الفترة التي تحققت فيها وعدم رسملتها *منصور واخرون (٢٠١٤)*.

وفي نفس السياق، قدمت دراسة *فؤاد (٢٠١٦)*، امثلة لبعض ممارسات للتحفظ المحاسبي موضحة كمايلي:

اولاً : امثلة التحفظ المحاسبي المشروط :

١- اضمحلال الأصول طويلة الأجل غير المالية .
٢- اضمحلال الأصول طويلة الأجل المالية .
٣- تقييم المخزون بالتكلفة او صافي القيم البيعية ايهما أقل .
٤- عدم تماثل معالجة الأرباح / الخسائر المحتملة .

ثانياً : امثلة التحفظ المحاسبي غير المشروط :

١- استخدام طريقة الاهلاك المعجل .

٢- الإعتراف بتكاليف البحوث والتطوير ضمن بنود المصروفات التي تخص الفترة .

٣- حالات تكوين الاحتياطيات تفوق التكاليف المتوقعة في المستقبل .

٣/٤/٨ المقياس المستخدم في قياس التحفظ المحاسبي غير المشروط :-

توجد عدة مقاييس للتحفظ المحاسبي تم استخدامها في العديد من الدراسات السابقة. والتي اشارت اليها دراسة *Watts (2003)* والمتمثلة في مقاييس تعتمد على قيم الأصول، ومقاييس تعتمد على العلاقة بين العوائد والأرباح، ومقاييس تعتمد على العلاقة بين الاستحقاقات والأرباح (خضر ،٢٠١٤؛ علي ،٢٠١٦) لقياس التحفظ المحاسبي، وتعتمد الباحثة في الدراسة الحالية مقياس التحفظ المحاسبي غير المشروط عن طريق مقياس (Givoly & Hayn,2000) قياساً عن الدراسات (Krishnan & Visvanthan,2008 ; Zhang & Wang,2013 ; Li ,2018) موضح كالاتي:

مقياس الاستحقاقات السالبة (Negative Accruals measure (NA :

قدمت دراسة *Givoly & Hayn (2000)* مقياس للتحفظ يركز على الاستحقاقات غير التشغيلية كمجموعة فرعية من القيمة الدفترية للشركة، حيث يتم حساب الاستحقاقات غير التشغيلية عن طريق طرح الاستحقاقات التشغيلية من اجمالي الاستحقاقات *راشد (٢٠١٠)*، والأساس المنطقي وراء استخدام هذا المقياس هو ان التحفظ المحاسبي يستخدم آلية الاستحقاقات السالبة لكي يتم تأجيل الإعتراف بالأرباح الاقتصادية ويسرع الإعتراف بالخسائر الاقتصادية *Givoly & Hayn (2000).*

NA = TACC – OPACC

حيث ان :

TACC : اجمالي الاستحقاقات .

OPACC : الاستحقاقات التشغيلية .

ويتم حسابها كالاتي :

اجمالي الاستحقاقات = (صافي الدخل + مصروفات الإهلاك) – التدفقات النقدية من العمليات التشغيلية (خضر، ٢٠١٤)، (Li ,2018).

الاستحقاقات التشغيلية = تغير الأرصدة المدينة مستحقة التحصيل(العملاء) + التغير في المخزون + التغير في المصروفات المقدمة – تغير الأرصدة الدائنة مستحقة السداد(الموردين) – تغير الضرائب مستحقة السداد (خضر ، ٢٠١٤)، (Li ,2018).

كما انه تتكون الاستحقاقات غير التشغلية من عناصر مثل(مخصصات الديون المشكوك في تحصيلها، أثر التغيرات في التقديرات المستقبلية، تخفيض قيم الأصول بخسائر التدهور، استحقاق ورسملة المصروفات، تأجيل الإيرادات والإعتراف بها لاحقاً) خضر *(٢٠١٤)*.

٩ - إدارة الأرباح الحقيقية:

١/٩ مفهوم إدارة الأرباح الحقيقية (المدخل الحقيقي لإدارة الأرباح) :

قامت العديد من الدراسات بتناول مفهوم إدارة الأرباح والتركيز وإتباع طرق ومداخل معينة لإدارة الأرباح وفقاً للأهداف والدوافع التي ترغب الإدارة في تحقيقها من جراء ذلك. يعتبر المدخل الحقيقي لإدارة الأرباح اهم هذه المداخل. حيث تقوم الإدارة بممارسة مدخل إدارة الأرباح الحقيقية من خلال إحداث تغييرات حقيقية في انشطة الشركة الرئيسية لإظهار الأداء الإداري بصورة حسنة والأداء الاقتصادي للشركة بصورة غير حقيقية خلال الفترة الحالية، ويتم ذلك من خلال **اولاً:** التأثير على المبيعات، من خلال تخفيض أسعارها لتعجيل المبيعات من السنة المالية القادمة إلى السنة الحالية. **ثانياً:** من خلال بيع الأصول الثابتة والاستثمارات طويلة الأجل للتأثير على الأرباح والخسائر. **ثالثاً:** بزيادة حجم الإنتاج (زيادة الإنتاج بوحدات تزيد عن حجم الوحدات المطلوبة). **رابعاً:** زيادة او تخفيض المصروفات الاختيارية ويتم ذلك اما بتخفيض المصروفات الاختيارية في الفترة الحالية على أن تسدد في الفترات القادمة في حالة تأكد الإدارة انه لن تقابلها إيرادات في الفترة الحالية، أو زيادة

المصروفات الاختيارية من أجل تخفيض الأرباح الحالية في حالة تأكد الإدارة من تحقيق الأرباح المستهدفة خلال الفترة الحالية.

ومن الدراسات التي تناولت إدارة الأرباح الحقيقية دراسة *Wang and Souz (2006)* التي قدمت تعريف إدارة الأرباح الحقيقية Real Earnings Management من خلال الأنشطة الاقتصادية بأنها "اتخاذ أي قرارات للانحراف عن الحق المكتسب الذي يعظم صافي القيمة الحالية للشركة ". ويكون لهذه الممارسة تأثير فوري على التدفقات النقدية التشغيلية للشركة. وعرفه *Roychowdhury (2006)* إدارة الأرباح من خلال الانشطة الحقيقية بأنها خروج أو بُعد الإدارة عن سير الأعمال العادية، بهدف تضليل بعض الأطراف الاخرى وأصحاب المصالح ذات الصلة بنشاط الشركة وذلك بإظهار تقارير مالية تحقق أهدافهم. وهذا الخروج أو البُعد لايساهم بالضرورة في زيادة قيمة الشركة حتى وإن كانت أهداف الإدارة محققة في ضوء التقارير المالية.

كما قدمت دراسة *Gunny (2010)* توضيح بأن إدارة الأرباح الحقيقية تحدث عندما يسيطر المديرون على الأحداث التي تؤثر على توقيت أو هيكلية القرارات التشغيلية، والاستثمارية، التمويلية للتأثير على مخرجات النظام المحاسبي. وقد وجدت دراسة *Cohen & Zarowin(2008)* أن المدراء يفضلون التلاعب بالأنشطة الحقيقية أو الفعلية ذلك من خلال تغيير توقيت أو هيكلة الصفقات الحقيقية أكثر من التلاعب بالتسويات (اساس الاستحقاق) كطريقة أو أسلوب لإدارة الأرباح، حيث أن إدارة الأرباح الحقيقية هذه تختلف عن إدارة الأرباح على اساس الاستحقاق باعتبارها (أي الحقيقية) لها أثر مباشر على التدفقات النقدية التشغيلية. وبالتالي يمكن للإدارة أن تمارس عملية إدارة الأرباح الحقيقية كما ذكرها *غنيمي (٢٠١١)* من خلال ما يلي :-

(١) إدراج بعض العمليات التي تعبر عن أنشطة استثمارية ضمن الأنشطة التشغيلية بصورة تظهر الأرباح الناتجة من الأنشطة التشغيلية علي غير حقيقتها.

(٢) إدراج بعض الأنشطة التمويلية ضمن التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية بحيث تظهر التدفقات النقدية التشغيلية بصورة تكفي المنظمة للوفاء بالتزاماتها دون الحاجة إلي تمويل خارجي، وهذا من شأنه أن يؤثر علي قرارات مستخدمي التقارير المالية خاصة فيما يتعلق بالحكم علي كفاءة الإدارة القائمة علي شئون منظمات الأعمال.

ولذلك فإن الأرباح يتم إدارتها من خلال اتخاذ أو القيام بأنشطة تتعلق بالإنتاج، أو الاستثمار، أو التمويل قبل ما تكون الأرباح قد تحققت، أو من خلال عمل الاختيارات المحاسبية التي تؤثر على الأرقام المحاسبية التي تؤثر على الأرباح وتفسيرها بعد أن تكون الأرباح قد تحققت بشكل حقيقي *Ronen & Yaari (2008)*.

٢/٩ دوافع إدارة الأرباح Motivations of Earnings Management :

ترى الباحثة أن دوافع وأسباب ممارسة إدارة الأرباح تختلف باختلاف الهدف المراد تحقيقه من هذه الممارسة، فالدوافع التي تحفز الإدارة على ممارسة إدارة الأرباح في شركة معينة، قد لا تكون متوفرة في شركة أخرى، كما إن المداخل التي يمكن تطبيقها في شركة ما قد لا تكون مناسبة لشركة أخرى. حيث وضحت دراسة Healy & *Whalen (1999)* الدوافع الرئيسية لإدارة الأرباح في التالي:

١. العروض العامة: وذلك من خلال إعطاء صورة غير حقيقية عن الوضع المالي للشركة أو تعزيز التقارير المالية السابقة للعروض العامة لجذب أفضل التقييمات.
٢. تعويضات أو مكافآت الإدارة التنفيذية: وذلك من خلال زيادة الأرباح المعلن عنها بغرض زيادة مكافآت الإدارة التنفيذية .
٣. الدوافع التنظيمية أو القانونية: لتخفيض التكاليف التنظيمية أو القانونية، أو لتعزيز المنافع التنظيمية.

كما أوضحت دراسة *Ortega & Grent (2003)* أن هناك خمسة نقاط يمكن أن تؤدي أو تزيد من دوافع الإدارة إلى إدارة أرباحها وهي :

١. تجنب الانخفاض الهام في سعر السهم الناتج عن فقدان أو عدم تحقيق الأرباح المتوقعة. حيث أنه بسبب الأثر العكسي الناتج عن عدم تحقق الأرباح المتوقعة يكون لدى الإدارة دافعاً لإدارة الأرباح لتجنب الآثار السلبية الناتجة عن عدم تحقق الأرباح المتوقعة .

٢. تمهيد وتوازن الأرباح نحو اتجاه قابل للتعزيز .

٣. تعظيم الأرباح (لتعظيم عقود التعويضات على أساس الأرباح) .

٤. تجنب انتهاك اتفاقيات وشروط الدين وتخفيض التكاليف السياسية .

كما أشارت *Ortega & Grent (2003)* إلى إن إدارة الأرباح تحدث لكي تزيد أو تخفض الأرباح الخاصة بالفترة الحالية عن مستوى غير متوقع، فزيادة الأرباح تأتي من تضخيم الإيرادات والمكاسب أو تخفيض المصروفات والخسائر، والعكس صحيح إذا كان الهدف تخفيض أرباح الفترة الحالية حيث يتم تخفيض الإيرادات والمكاسب أو تضخيم المصروفات والخسائر. وهناك اسباب تجعل الإدارة التنفيذية أكثر استعداداً لممارسة إدارة الأرباح من خلال الأنشطة الحقيقية أكثر من إدارة الأرباح من خلال التسويات :

١. إن إدارة الأرباح المعتمدة على التسويات تكون أكثر احتمالاً بأن تجذب انتباه المراجعين أو الجهات التنظيمية، مقارنةً بالقرارات الفعلية، مثل تلك المتعلقة بتسعير الإنتاج، ونفقات البحث والتطوير.

٢. إن الاعتماد على التلاعب بالتسويات محفوف بالمخاطر ، فالعجز المحقق بين الأرباح قبل إدارتها من خلال التسويات والمستوى المستهدف يمكن أن يتجاوز المقدار الذي يمكن من خلاله التلاعب بالتسويات بعد نهاية السنة المالية ، فإذا كانت الأرباح المعلن عنها منخفضة والاساليب المعتمدة على التسويات لمقابلتها قد استنفذت، فإن

المدراء لن يكون أمامهم اختيارات متاحة ، لأن الأنشطة الفعلية أو الحقيقية Real Activities لا يمكن تعديلها بعد نهاية السنة المالية .

٣/٩ العوامل المؤثرة على إدارة الأرباح الحقيقية :

يتضح مما سبق أن ممارسات إدارة الأرباح يترتب عليها أثار سلبية على العديد من الشركات، كما أنها تتأثر بعوامل ومتغيرات كثيرة، *غنيمي (٢٠١١)* ومن العوامل المؤثرة على إدارة الأرباح الحقيقية ما يلي :

١. طبيعة المعايير المحاسبية الصادرة عن الهيئات العلمية والمهنية المسئولة عن مهنة المحاسبة.

٢. ضعف المؤشرات المالية المعتمدة علي الأرباح، نتيجة عدم توفر الدقة في القياس المحاسبي، وبالتالي التأثير السلبي علي حركة سوق الأوراق المالية نتيجة لعدم وضوح الوضع الحقيقي الحالي والمستقبلي للشركات.

٣. تعارض أهداف الإدارة مع أهداف المستثمرين وبعض الأطراف الأخرى ذات العلاقة، في كثير من الأحيان.

٤. عدم توافر الخبرة المحاسبية في بعض الحالات لدى المستثمرين، وبالتالي عدم قدرتهم علي فهم نتيجة الممارسات التي تقوم بها الإدارة لتحقيق أهدافها، وهذا قد يعرض مصالحهم للضرر البالغ.

٥. الاستغلال السيئ لظاهرة الملكية الغائبة في الشركات المساهمة والتي تتميز بانفصال الملكية عن الإدارة، وتحقيق سيطرة الإدارة بما يحقق أهدافها، وتجاهل أهداف الفئات الأخرى.

٦. إخفاء الكثير من المشكلات التي تواجه الشركات بغرض إظهارها بصورة جيدة وإظهار الأداء الإداري بشكل أفضل، مما يؤثر في قدرة الشركة علي الاستمرار والنمو في المستقبل.

٤/٩ الآثار المترتبة على استخدام إدارة الأرباح الحقيقية من جانب الشركات :

أن تأثير ممارسة مداخل إدارة الأرباح لم يقتصر فقط علي صحة وجودة المعلومات المحاسبية وقرارات المستثمرين ومصالح مستخدمي تلك المعلومات المحاسبية، بل امتد ذلك التأثير إلي الشركات نفسها، سواء في القيمة الشركة الحالية، أو المستقبلية من خلال تحديد مدى قدرتها علي النمو والاستمرار في المستقبل.

حيث تناولت دراسة (غنيمي، ٢٠١١) عملية إدارة الأرباح من حيث مراحلها المتعددة، والطرق والمداخل التي يمكن أن تلجأ إليها الإدارة في هذه العملية، واستكمالاً لذلك فإنه من الضروري عرض أهم الآثار والسلبيات الناتجة عن ممارسات إدارة الأرباح الحقيقية سواء علي مستوى الشركة أو علي مستوى الأطراف الأخرى ذات العلاقة، أو حتى علي مستوى قطاع الأعمال بصفة عامة. وبصرف النظر عن الهدف من ممارسة إدارة الأرباح، فإنه يمكن القول أن الطريقة المستخدمة في ذلك تؤثر بصورة سلبية علي العديد من الجوانب يمكن بيان أهمها فيما يلي:

١) صعوبة تحقيق جودة المعلومات المحاسبية والمتمثلة في خصائص المعلومات الأساسية مثل: الملاءمة والثقة أو في خصائصها الثانوية مثل: المعايير الرقابية والقانونية، والذى ينعكس بدوره علي ثقة أصحاب المصالح المختلفة ذات العلاقة بالشركة التي تعتمد علي المعلومات المحاسبية في قراراتها المختلفة.

٢) التحيز الذاتي عند إعداد المعلومات المحاسبية لصالح الإدارة علي حساب باقي الفئات الأخرى، بهدف تعظيم منافعها الذاتية علي حساب تلك الفئات الأخرى، مما ينتج عنه عدم تحقيق التوازن بين مصالح الإدارة وتلك الفئات.

٣) عدم دقة المعلومات المحاسبية في التقارير المالية، مما يؤثر سلبياً علي قرارات المستثمرين والمقرضين الحاليين والمستقبليين ، ويفقد الثقة والمصداقية في المعلومات المحاسبية المنشورة .

٤) تعرض الشركات في حالات كثيرة إلي الانهيار والإفلاس بسبب ممارسة إدارة الأرباح ومحاولة إظهار الأداء الإداري بأحسن صورة، وما ترتب عليه من عدم وضوح حقيقة الوضع المالي والاقتصادي للشركة نتيجة الإخفاء المتعمد من جانب الإدارة للعديد من الصعوبات والأزمات التي تتعرض لها تلك الشركة.

٥) لا تؤثر ممارسات إدارة الأرباح علي مهنة المحاسبة فقط ، بل ومهنة المراجعة أيضاً، حيث تلقي على مراجع الحسابات مسئوليات إضافية بشأن ما تقوم به إدارة الشركة من ممارسات لإدارة الأرباح، وما يترتب علي تلك الممارسات من نتائج مباشرة علي أرباح الشركة، ونتائج غير مباشرة علي حقيقة الأداء المالي للشركة، والتي أصبح من الواجب أن يشير إليها في تقرير المراجعة كأحد مقومات بذل العناية المهنية من جانب المراجع القائم بعملية المراجعة.

٥/٩ انواع إدارة الأرباح الحقيقية :

أن ممارسة إدارة الأرباح وما يترتب عليها من تضليل اصحاب المصالح وعدم وضوح حقيقة الوضع المالي للشركة يؤثر سلباً علي حركة سوق الأوراق المالية حالياً وفي المستقبل، وبالتالي يؤثر علي الأداء الاقتصادي للمجتمع ككل، وتعتقد الباحثة أن الأزمات المالية والانهيارات التي طالت بعض الشركات العالمية الكبرى في الدول المتقدمة، والتي كان من أهم أسبابها عدم وضوح حقيقة الأوضاع المالية للشركات والمؤسسات المالية العالمية، ليست ببعيدة عن الشركات في الدول الناشئة العربية. حيث قد تتعرض الشركات في حالات كثيرة إلي الانهيار والإفلاس بسبب ممارسة إدارة الأرباح الحقيقية ومحاولة إظهار الأداء الإداري بأحسن صورة، نتيجة التلاعب والإخفاء المتعمد من جانب الإدارة للعديد من الصعوبات والأزمات التي تتعرض لها تلك الشركات، وممارسة المدخل الحقيقي لإدارة الأرباح من خلال انواع الأنشطة الاقتصادية الحقيقية من اهمها ما تم توضيحه في الدراسات السابقة (Eisele, 2012; Gunny, 2005; Gunny, 2010; Roychowdhury,2006) كالتالي :

● زيادة المبيعات : ويتم إتباع هذه الطريقة من قبل الإدارة للزيادة المؤقتة في المبيعات وذلك قبل نهاية السنة المالية، وهذا يظهر من خلال تقديم خصومات في السعر، والذى يؤدي إلى ارتفاع في حجم المبيعات بشكل أكبر في نهاية السنة المالية وهو من غير المحتمل أن يحدث لو بقيت أعمال الشركة في مسارها الطبيعي، كما إن حجم المبيعات الإضافية التي يتم تكوينها من خلال خصومات الأسعار سوف تختفي في السنة المالية القادمة وذلك عندما تتوقف الشركة عن تقديم مثل هذه الخصومات.

● تخفيض المصروفات الاختيارية : ويتم إتباع هذه الطريقة من قبل الإدارة لزيادة الأرباح من خلال التخفيض للمصروفات الإختيارية، وبالتحديد مصروفات الإعلان، ومصروفات البحث والتطوير، ومصروفات البيع والمصروفات الإدارية العامة *Roychowdhury (2006)*، أذ تساهم مصروفات البحث والتطوير وكذلك مصروفات الإعلان بحصة كبيرة من العناصر الاختيارية، وبالتالي فإن الإدارة يمكنها زيادة الأرباح من خلال تخفيض الإنفاق على الإعلان ومصروفات البحث والتطوير. وفي هذا السياق فقد وجدت دراسة*Anderson et al (2003)* أن الزيادة أو الانخفاض في مصروفات البيع، أو المصروفات الإدارية العامة غير متماثلة مع تدني أو زيادة حجم المبيعات، والافتراض في ذلك أن هذه المصروفات وسيلة سهلة لممارسة إدارة الأرباح. هذه المصروفات عادةً ما تشمل مصروفات تدريب العاملين، ومصروفات الصيانة، ونفقات بدلات السفر، وهذه العناصر عادةً ما تكون في شكل مصروفات نقدية، وبالتالي فإن التخفيض الاختياري لها يؤثر إيجابياً على زيادة التدفقات النقدية التشغيلية في الفترة الحالية، إلا إن هذا التأثير يؤدي إلى تدني التدفقات النقدية في المستقبل، وأيضاً له آثار سلبية على المدى الطويل وبالذات على القدرة التنافسية للشركة وعلى ربحية الشركة. وعلى الرغم من اتجاه الإدارة إلى استخدام تخفيض المصروفات الاختيارية لزيادة الأرباح، وفي نفس السياق أشارت دراستى (Clikeman,2003; Gunny,2005) تقوم الإدارة بزيادة المصروفات الاختيارية من أجل تخفيض قيمة الأرباح الحالية، عندما تتأكد من تحقيقها للأرباح المستهدفة خلال الفترة الحالية.

- توقيت الإعتراف بالدخل من التصرف في الأصول طويلة الأجل والاستثمارات، أو توقيت بيع الأصول الثابتة للتقرير عن أرباح. قد تكون لدى الإدارة حرية التصرف في توقيت بيع الأصول الثابتة والاستثمارات طويلة الأجل. حيث إن بيع الأصول يؤدي إلى زيادة أرباح الفترة الحالية إذا كانت القيمة السوقية للأصول طويلة الأجل أكبر من قيمتها الدفترية، كما إن بيع الأصول طويلة الأجل بسعر أقل من القيمة الدفترية يقلل من أرباح الفترة الحالية (Gunny,2010 ; Eisele,2012).
- زيادة الإنتاج : وضح (Roychowdhury,2006) انه يمكن إدارة الأرباح بزيادة حجم الأرباح وذلك من خلال قيام المدراء بزيادة حجم الإنتاج بدرجة تزيد عن حجم الوحدات المطلوبة، مع عدم زيادة التكاليف الثابتة، مما يترتب عليه انخفاض نصيب الوحدة من التكاليف الثابتة. ويترتب عليه ايضاً انخفاض التكلفة الكلية للوحدة. هذا وقد ذكرت دراسة *Roychowdhury (2006)* ميزتان لاستخدام تكاليف الإنتاج بدلاً من تكلفة البضاعة المباعة لتوضيح التلاعب بالأنشطة الحقيقية هما: (١) أن التلاعب بالاستحقاقات بتخفيض تكلفة البضاعة المباعة من خلال حساب البضاعة لا يؤثر علي تكاليف الإنتاج، وبالتالي فإن تكاليف الإنتاج ستعكس بشكل اساسي الأنشطة الحقيقية للشركة، محمد *(٢٠١١)*.(٢) طريقة المتوسط المرجح تؤثر علي تكلفة البضاعة المباعة لكن لا تؤثر على تكاليف الإنتاج. بينما اوضحت دراسة *Gunny (2005)* الزيادة المفرطة في الإنتاج والتي تنعكس في تعمد تخفيض الأسعار، أو منح شروط ائتمان أكثر تساهلاً لتعزيز المبيعات، أو لتخفيض تكاليف البضاعة المباعة.

٦/٩ المقاييس المستخدمة في قياس مدخل إدارة الأرباح الحقيقية :

اتضح ان هناك أربعة حسابات أساسية تؤثر على إدارة الأرباح من خلال الأنشطة الحقيقية ، التدفقات النقدية التشغيلية ، تكاليف الإنتاج ، ومبيعات الأصول الثابتة والاستثمارات طويلة الأجل، والمصروفات الاختيارية وفقاً لأساليب المدخل الحقيقي لإدارة الأرباح تم ذكرها في دراستى (Roychowdhury,2006)، (Gunny,2010). حيث قدمت دراسة (Roychowdhury,2006) ثلاثة نماذج لهذه الحسابات لتقدير المستويات العادية لكل من التدفقات النقدية التشغيلية، تكاليف الإنتاج،

والمصروفات الاختيارية، وقدمت دراسة (Gunny,2010) نموذج بخصوص الحساب الرابع مبيعات الأصول الثابتة والاستثمارات طويلة الأجل فيما يلي عرض لهذه النماذج الأربعة:

١- التدفقات النقدية التشغيلية (CFO) :

يقدم هذا النموذج تقدير مستوى التدفقات النقدية التشغيلية غير العادية، ذلك من خلال معادلة خطية دالتها كل من المبيعات والتغير في المبيعات، حيث يفترض أن المبيعات تتحكم في أنشطة الأعمال الحقيقية، وكل متغيرات النموذج مرجحة باجمالي الأصول في بداية العام (A_{t-1}).

$$CFO_t / A_{t-1} = \alpha_0 + \alpha_1(1_t / A_{t-1}) + \beta_1(S_t / A_{t-1}) + \beta_2(\Delta S_t / A_{t-1}) + \varepsilon_t$$

حيث أن:

CFO_t : التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية للمنشأة عن السنة (t).

A_{t-1} : حجم الأصول الثابتة في بداية الفترة .

S_t : مبيعات الشركة عن السنة (t) .

ΔS_t : التغير في مبيعات الشركة (i) في السنة (t) .

وتتوقع دراسة(Roychowdhury,2006) أن تكون إشارة التدفقات النقدية الاختيارية سالبة، أي أن التدفقات النقدية التشغيلية الفعلية أو المعلن عن قيمتها أقل من قيمة التدفقات النقدية التشغيلية المقدرة وفقاً لمعادلة الانحدار السابقة .

٢- تكاليف الإنتاج (PROD) :

يقدم هذا النموذج تقدير مستوى تكاليف الإنتاج غير العادية، ذلك من خلال معادلة خطية تتكون دالتها من المبيعات والتغير في المبيعات، حيث تتوقع دراسة (Roychowdhury,2006) أن تكون إشارة تكاليف الإنتاج الاختيارية موجبة، أى أن تكاليف الإنتاج الفعلية أو المعلن عنها تكون قيمتها أكبر من قيمة تكاليف الإنتاج المقدرة وفقاً لمعادلة الانحدار.

$$PROD_t / A_{t-1} = \alpha_0 + \alpha_1(1_t / A_{t-1}) + \beta_1(S_t / A_{t-1}) + \beta_2(\Delta S_t / A_{t-1}) + \beta_3(\Delta S_{t-1} / A_{t-1}) + \varepsilon_t .$$

حيث أن :

$PROD_t$: تكاليف الإنتاج يتم حسابها كالتالي تكلفة البضاعة المباعة ($COGS_t$) عن السنة t + التغير في المخزون (INV_t) .

حيث فسرت دراسة (Roychowdhury,2006) زيادة حجم الإنتاج يؤثر بشكل سلبي على حجم التدفقات النقدية، ذلك لأن التاثير على الإنتاج بالزيادة يترتب عليه انخفاضاً في تكلفة الوحدة الكلية نتيجة انخفاض نصيب الوحدة من التكاليف الثابتة، وزيادة التكاليف المتغيرة عن المستوى الطبيعي أو عن حجم الإنتاج المتوقع، وبالتالي ارتفاع التكلفة الكلية للإنتاج مما ينعكس سلباً على حجم التدفقات النقدية التشغيلية .

كما اشار ايضاً إلى إن الزيادة في حجم الإنتاج تؤدي إلى الزيادة في رصيد المخزون عن المستويات الطبيعية نتيجة عدم التصرف في كل الكمية المنتجة، مما يترتب عليه تخفيض تكلفة البضاعة المباعة ومن ثم زيادة حجم الأرباح .

٣- المصروفات الإختيارية (DISEXP) :

يقدم هذا النموذج تقدير مستوى المصروفات الإختيارية غير العادية، وذلك من خلال معادلة خطية دالتها مبيعات الفترة السابقة. كما توقعت دراسة (Roychowdhury,2006) أن تكون إشارة المصروفات الإختيارية غير العادية سالبة، أي إن المصروفات الإختيارية الفعلية أو المعلن عنها تكون قيمتها أقل من قيمة المصروفات الإختيارية المقدرة وفقاً لمعادلة الانحدار السابقة، هذا يعني زيادة الأرباح عن طريق تخفيض المصروفات الاختيارية.

$$DISEXP_t / A_{t-1} = \alpha_0 + \alpha_1(1_t / A_{t-1}) + \beta_1(S_{t-1} / A_{t-1}) + \varepsilon_t .$$

حيث أن :

$DISEXP_t$: المصروفات الإختيارية عبارة عن مجموع كل من مصروفات البحوث والتطوير، مصروفات الإعلان والمصروفات البيعية والإدارية .

كما فسرت دراسة (Roychowdhury,2006) إلى أن تخفيض المصروفات الإختيارية يكون له تأثيراً ايجابياً علي حجم التدفقات النقدية التشغيلية، وذلك لأن سداد هذه المصروفات يتم في نفس سنة تحققها، وبالتالي فإن تخفيض المصروفات الإختيارية سيؤثر بالإيجاب على التدفقات النقدية التشغيلية .

٤- مبيعات الأصول الثابتة والاستثمارات (Gain) :

قدمت دراسة (Gunny,2010) نموذج لتقدير مبيعات الأصول الثابتة والاستثمارات طويلة الأجل غير العادية، وذلك من خلال معادلة خطية دالتها كل من مبيعات الأصول الثابتة والاستثمارات طويلة الأجل، والنموذج كالاتي :

$$Gain_t / A_{t-1} = \alpha_0 + \alpha_1(1_t / A_{t-1}) + \beta_1 MV_t + \beta_2 Q_t + \beta_3 (INT_t / A_{t-1}) + \beta_4(AS_t / A_{t-1}) + \beta_5(IS_t / A_{t-1}) + \varepsilon_t .$$

حيث أن :

$Gain_t$: صافي الدخل من بيع الأصول للمنشأة في السنة t ويتم ضربها في (-١)، ويتم ضرب صافي الدخل في (-١) بسبب أن بيان صافي الدخل يتم تسجيله بالسالب إذا كان هناك مكسب، وموجب إذا كان هناك خسارة، ويرجع ذلك إلى أن صافي الدخل من بيع الأصول يظهر ضمن التدفقات النقدية التشغيلية بعكس إشارته من أجل تعديل الدخل .

AS_t : مبيعات الأصول الثابتة للشركة في السنة t .

IS_t : مبيعات الاستثمارات طويلة الأجل للشركة في السنة t .

مما سبق يتضح أنه لا توجد نماذج عديدة للكشف عن إدارة الأرباح الحقيقية، سوف تستخدم الباحثة لقياس إدارة الأرباح من خلال الانشطة الحقيقية النماذج الثلاثة التي قدمتها دراسة (Roychowdhury,2006) نظراً لاستخدامها بشكل واسع من قبل الدراسات التي تناولت إدارة الأرباح من خلال الانشطة الحقيقية لتقدير المستويات

العادية لكل من التدفقات النقدية التشغيلية، تكاليف الانتاج، والمصروفات الاختيارية، قياساًعلى دراسة (محمد ، 2017).

١٠ . دراسة العلاقة بين التحفظ المحاسبي غير المشروط و إدارة الأرباح الحقيقية:

كُثر الجدل حول مستوى التحفظ المحاسبي عند إعداد التقارير المالية حيث تعددت الدراسات السابقة المتعلقة بمدى تأثيره وتأثره بالعوامل الأخري، وحظيا التحفظ المحاسبي باهتماماً كبيراً وتعددت مجالات واهتمامات البحث فيها مابين تحديد انواعه ومفهومه واهم دوافعه، بإعتباره أداة مناسبة لمواجهة حالة عدم التأكد التي يتعرض لها المحاسب. حيث أن حالة عدم التأكد التي تحيط بعملية اعداد التقارير المالية تحث المحاسبين بالإعتراف المبكر بالأحداث السيئة وتدنية قيمة صافي الأصول وصافي الدخل. يعتبر التمسك بدرجة عالية من التحفظ المحاسبي يحد من قدرة الإدارة على ممارسة إدارة الأرباح الانتهازية مما يحافظ على اسعار الاسهم من التقلبات ويخفض من مخاطر الافلاس، وينتج عنه معلومات موضوعية عالية الجودة ذات مصداقية تعزز بالتبعية من قيمة الشركة. ولذلك هدفت دراسة **(Shaqqour ,2016)** إلى فحص العلاقة بين التحفظ المحاسبي وإدارة الأرباح، ودور التحفظ المحاسبي في الحد من ممارسة أدارة الأرباح، حيث تم قياس التحفظ المحاسبي باستخدام نسبة المستحقات الكلية إلى مجمل الربح وقياس إدارة الأرباح عن طريق نموذج جونز المعدل، وتمثلت عينة الدراسة من جميع الشركات الاستخراجية المدرجة في بورصة عمان خلال الفترة من ٢٠١٠-٢٠١٤م ، أظهرت نتائج الدراسة أن مستوى التحفظ المحاسبي في الشركات الاستخراجية المدرجة في بورصة عمان منخفض، كما أظهرت النتائج الدارسة أن النسبة المئوية لدرجة ممارسة إدارة الأرباح بلغت ٣٧%، وأخيراً أثبتت الدراسة أن هناك علاقة سالبة بين مستوى التحفظ المحاسبي في التقارير المالية في الشركات الاستخراجية المدرجة في بورصة عمان ودرجة ممارستها إدارة الأرباح، لذلك فقد أوصت الدراسة بضرورة الاهتمام بالتحفظ المحاسبي وتوعية المستثمرين لأهميته ودوره في الحد من ممارسة إدارة الأرباح.

وتناولت دراسة **(Zadeh & Akhgar ,2015)** فحص العلاقة بين إدارة الأرباح وتركيز الملكية مع التحفظ المحاسبي في الشركات المدرجة في البورصة في طهران خلال الفترة(٢٠٠٠-٢٠١٣م)، وتكونت عينة الدراسة من مجموعتين من الشركات، المجموعة الأولى ٩٦ من الشركات الأعضاء في بورصة طهران بينما تضمنت المجموعة الثانية ٤٩ شركة حققت خسائر مالية في بورصة طهران، وقد بينت الدراسة وجود علاقة إيجابية بين إدارة الأرباح والتحفظ المحاسبي في الشركات التي حققت أرباح وتلك التي حققت الخسائر. كما توصلت تلك الدراسة لوجود ارتباطًا سلبيًا بين التحفظ المحاسبي وإدارة الأرباح على اساس الاستحقاق، ووجود ارتباط إيجابي بين التحفظ المحاسبي وإدارة الأرباح الحقيقية، كما أثبتت النتائج أن الشركات الأكثر تحفظًا لديها احتمالات أقل في ممارسة إدارة الأرباح (الحقيقية، والاستحقاق). وفي نفس السياق تبحث دراسة **(Kongorluei & Hesar ,2012)** الأثر المحتمل للتحفظ المحاسبي في التقارير المالية على إدارة الأرباح، بمعنى هل التحفظ المحاسبي يسهل أو يحد من إدارة الأرباح، وقد اشتملت عينة الدراسة على 92 شركة من بورصة طهران والتي تعمل في خمس صناعات، خلال الفترة من(٢٠٠٢-٢٠١٠م)، وقد استخدمت الدراسة نموذج (Givoly & Hayn ,2000) لقياس التحفظ المحاسبي، كما استخدمت نموذج جونز المعدل لقياس إدارة الأرباح وفق أساس الاستحقاق، بينما إدارة الأرباح الحقيقية فقد تم قياسها باستخدام الانخفاض في البيع والمصاريف الإدارية والعمومية والزيادة في الدخل غير التشغيلي من بيع الأصول طويلة الآجل، أظهرت نتائج الدراسة أن التحفظ يحد من إدارة الأرباح باستثناء إدارة الأرباح على أساس البيع والمصاريف الإدارية والعمومية حيث أن التحفظ يقللها.

وفي هذا الصدد هدفت دراسة **(Li ,2018)** إلى دراسة العلاقة بين التحفظ المحاسبي غير المشروط وإدارة الأرباح الحقيقية من خلال التدفق النقدي غير الطبيعي، وتكاليف التشغيل غير العادية، والنفقات التقديرية غير الطبيعية، وقد طبقت الدراسة على بيانات الشركات الصينية المدرجة في البورصة للفترة (٢٠٠٧-٢٠١٢م) والبالغة (٢١٦٢) شركة، وقد اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، حيث استخدمت الدراسة

تحليل الانحدار المتعدد ومعامل الارتباط للوصول إلى أهداف الدراسة، وقد توصلت الدراسة إلى أن التحفظ المحاسبي غير المشروط يرتبط بشكل كبير بإدارة الأرباح الحقيقية، علاوة على ذلك يرتبط التحفظ المحاسبي غير المشروط ارتباط سلبي ذوى دلالة احصائية قوية بإدارة الأرباح الحقيقية بعد ادخال جودة الرقابة الداخلية وجودة المراجعة كمتغيرات معدلة لعذه العلاقة. بينما هدفت دراسة**(Lara et al, 2012)** لمعرفة العلاقة بين التحفظ المحاسبي وكلا نوعي إدارة الأرباح سواء القائمة على الاستحقاق او إدارة الأرباح الحقيقية، على عينة كبيرة من الشركات الأمريكية خلال الفترة (١٩٩١-٢٠١٠م) ، بداية قامت الدراسة بقياس التحفظ المحاسبي بواسطة نموذج التحفظ الذي تم تطويره بواسطة (Givoly & Hayn ,2000 ; Kahn & Watts ,2009) وبعد ذلك قام الباحثون بقياس إدارة الأرباح على أساس الاستحقاق باستخدام نموذج(Jones ,1991)، وقياس إدارة الأرباح الحقيقية باستخدام نموذج (Roychowdhury ,2006)، ومن ثم قام الباحثون بدراسة العلاقة بين التحفظ المحاسبي وإدارة الأرباح على أساس الاستحقاق وإدارة الأرباح الحقيقية، حيث اتبع (Lara et al .2012) طريقة (Zang ,2012) التي افترضت وجود تتابع معين عند الاختيار بين نوعين من التلاعب، وافترض Zang فكرتين رئيسيتين عند التفضيل بين إدارة الارباح على اساس الاستحقاق وادارة الارباح الحقيقية أولاً : المشاركة في إدارة الارباح عالية التكلفة للشركات وعليهم المفاضلة بين التلاعب في الانشطة الحقيقية او الاستحقاقات ويعتمد القرار علي التكلفة النسبية وقدرة الشركة علي اداء أى نوع. ثانيا : قرار المشاركة في إدارة الارباح الحقيقية يتم اتخاذه في بداية السنة والاثار يتم ادراكها خلال السنة، وفي نهاية السنة يمكن للمديرين تعديل اكثر للأرباح باسلوب إدارة الأرباح على اساس الاستحقاق. وتوصلت نتائج الدراسة إلى وجود علاقة عكسية بين التحفظ المحاسبي وإدارة الأرباح على اساس الاستحقاق حيث يقلل التحفظ قدرة الإدارة على زيادة ثروتها على حساب المساهمين وخاصة في الشركات الكبيرة التي لديها عدم تماثل معلومات بين المديرين والمستثمرين، كما ان التحفظ يساعد علي تخفيض راس المال وبالتالي يعمل على الحد من إدارة الأرباح على اساس الاستحقاق.

كما توصلت لوجود علاقة طردية بين التحفظ المحاسبي وإدارة الارباح الحقيقية، حيث إدارة الارباح الحقيقية تؤثر على رقم الربح من خلال التحكم في توقيت حدوث الأنشطة وتأجيل العمليات المالية الحالية للفترة المحاسبية المقبلة، وبالتالي فأنه من الممكن أن يتحول المديرين لاستخدام إدارة الأرباح الحقيقية من خلال التحفظ وذلك لأنه من الصعب اكتشاف مثل هذا النوع من إدارة الأرباح ، إلى جانب انخفاض تكلفة إدارة الأرباح الحقيقية بالنسبة للمديرين مقارنة بالشركة، وكذلك لصعوبة استخدام وإدارة الأرباح على اساس الاستحقاق من خلال التحفظ، بالإضافة إلى ذلك خلصت الدراسة أن الأثر الصافي للتحفظ المحاسبي يحد من ممارسات إدارة الأرباح.

واستناداً علي نتائج الدراسات السابقة عن أثر التحفظ المحاسبي في التقرير المالي علي إدارة الارباح. فاننا ندرس هذه القضية هل التحفظ المحاسبي غير المشروط يحد من ادارة الارباح الحقيقية ام لا . وبناءً على ذلك يمكن اشتقاق فرض البحث على النحو التالي :

الفرض الرئيسي :

- H_1 : يحد تطبيق التحفظ المحاسبي غير المشروط من ممارسة إدارة الأرباح من خلال الانشطة الحقيقية في الشركات المقيدة بسوق الاوراق المالية في جمهورية مصر العربية.

وبناءً على ان تطبيق التحفظ المحاسبي غير المشروط يحد من إدارة الأرباح الحقيقية التي تمارس من قبل إدارة الشركة تم اشتقاق الفرض الفرعي التي سيتم اختبارها من خلال الدراسة التطبيقية .

الفرض الفرعي للفرض الرئيسي :

- H_1a : توجد علاقة عكسية ذو دلالة إحصائية بين التحفظ المحاسبي غير المشروط وإدارة الأرباح من خلال الأنشطة الحقيقية (التدفقات النقدية التشغيلية، تكاليف الإنتاج،

المصروفات الاختيارية) في التقارير المالية الصادرة عن الشركات المصرية المقيدة بسوق الأوراق المالية في مصر.

١١. الدراسة التطبيقية :

١/١١ هدف الدراسة التطبيقية :

تهدف الدراسة التطبيقية لإختبار تأثير التحفظ المحاسبي المشروط وغير المشروط علي إدارة الأرباح الحقيقية (التدفقات النقدية التشغيلية ، تكاليف الإنتاج ، المصروفات الاختيارية) في التقارير المالية الصادرة عن الشركات ، بالتطبيق على عينة من الشركات المقيدة بسوق الأوراق المالية بجمهورية مصر العربية .

٢/١١ مجتمع و عينة الدراسة وأسلوب جمع البيانات :

يتكون مجتمع الدراسة من اجمالى الشركات غير المالية المدرجة في سوق الأوراق المالية في مصر حتى نهاية عام ٢٠١٧، والبالغ عددهم (١٤٩) شركة، وقد تم تحديد حجم عينة الدراسة باستخدام المعادلة التالية : **(Menica ,& Kurziga ,2006)**.

☒ **حجم العينة = ن / [(ن-١) ب²+١]**

حيث ان :

- **ن = تمثل حجم المجتمع.**
- **ب = تمثل الخطأ المسموح به في تقدير حجم العينة ١٠%.**
- **حجم العينة = ١٤٩ / [(١٤٩-١) (٠.١)²+١] ≈ ٦٠ شركة.**

وبناء عليه شملت العينة ٦٠ شركة مساهمة (غير مالية) مقيدة بسوق الأوراق المالية المصري تم تحليل قوائمها المالية عن الفترة من **٢٠١٥** الى**٢٠١٧**، وقد تكونت العينة النهائية من ١٨٠مفردة (قائمة مالية) تم الحصول عليها من البيانات المفصح عنها بالقوائم المالية للشركات، وبناء على ذلك يمثل حجم العينة (٤٠.٢%) من مجتمع

الدراسة، وبصفة عامة كانت الشروط الواجب توافرها في مفردات عينة الدراسة كما يلي:

١- أن تكون الشركات غير مالية ومقيدة في سوق الأوراق المالية المصري.

٢- ان تكون أسهم الشركات متداولة بسوق الأوراق المالية المصري خلال الفترة الزمنية التي تغطيها الدراسة .

٣- ان تتوفر القوائم المالية السنوية عن ثلاثة سنوات المالية المنتهية من العام ٢٠١٥ حتى العام ٢٠١٧.

بناءً على ماسبق، فقد بلغ عدد الشركات في العينة الدراسة النهائية **٦٠ شركة** تم اختيارهم من عشرة قطاعات تعمل فى الأنشطة غير المالية المشار اليه فى جدول رقم (١) على النحو التالى:

جدول رقم (١) توزيع العينة الدراسية مصنفة حسب القطاع

القطاع	عدد الشركات	النسبة المؤية
قطاع الأغذية والمشروبات	8	13.33%
قطاع العقارات	7	11.67%
قطاع التشييد ومواد البناء	10	16.67%
قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات	4	6.67%
قطاع الخدمات والمنتجات الصناعية والسيارات	8	13.33%
قطاع الرعاية الصحية والأدوية	5	8.33%
قطاع الغاز والبترول	2	3.33%
قطاع الكيماويات	5	8.33%
قطاع المنتجات المنزلية والشخصية	6	10.00%
قطاع الموارد الأساسية	5	8.33%
الاجمالى	60	100.00%

تم اختيار العينة من بين ١٠ قطاعات من الشركات المدرجة فى سوق الأوراق المالية المصري، وقد تم مراعات تمثيل اكبر عدد ممكن من القطاعات داخل العينة وهو مايظهر من خلال تقارب الاوزران النسبية.

٣/١١ منهجية الدراسة التطبيقية :

١/٣/١١ أسلوب جمع البيانات :

اعتمدت الباحثة على القوائم المالية المنشورة لعينة من الشركات المقيدة بسوق الأوراق المالية المصري التي تتوفر فيها الشروط ، وتحليل التقارير المالية خلال الفترة الزمنية (٢٠١٥-٢٠١٧) وذلك من خلال عدة مصادر منها :

- المواقع الالكترونية للشركات .
- شركة مصر لنشر المعلومات .
- موقع البورصة المصرية Www.egx.com.eg .

٢/٣/١١ أسلوب تحليل البيانات :

اعتمدت الباحثة على استخدام مقاييس الإحصاء الوصفي لتوصيف متغيرات الدراسة مثل الوسط الحسابي والحد الأدنى والحد الأعلى والانحراف المعياري ، واختبار معامل الارتباط لبيرسون، واختبار التباين (F) ، واختبار (T) لاختبار الفروقات الإحصائية ، كما تم الاعتماد على نموذج الانحدار اللوجستي البسيط والمتعدد لإختبار فروض البحث . وذلك من خلال استخدام برنامج التحليل الإحصائي SPSS في تحليل البيانات لاختبار تأثير التحفظ المحاسبي غير المشروط على ممارسة إدارة الأرباح من خلال الانشطة الحقيقية في الشركات المقيدة بسوق الاوراق المالية في جمهورية مصر العربية.

وسيتم اختبار فرض البحث عند مستوى معنوية ٥%، وسيتم اختبار الفرض من خلال نموذج الانحدار اللوجستي البسيط، ومن ثم يمكن الحكم على نتائج اختبار الفرض ومدى تأثير التحفظ غير المشروط في ممارسات إدارة الأرباح من خلال الانشطة الحقيقية.

وسوف تستخدم الباحثة قيمة P-Value (مستوى المعنوية المشاهد) للحكم على مدى معنوية إحصائية الإختبار فى ظل مستوى ثقة ٩٥% ومستوى معنوية ٥%، حيث يتم مقارنة P-Value المشاهدة بمستوى المعنوية المفترض (= ٥%)، وتطبيق قاعدة القرار التالية:

- ✓ إذا كانت P-Value ≥ ٥% يتم رفض فرض العدم وقبول الفرض البديل.
- ✓ إذا كانت P-Value > ٥% لا يتم رفض فرض العدم مع رفض الفرض البديل.

٣/٣/١١ نموذج الدراسة العلمية :

لاختبار فرض الدراسة لمعرفة أثر التحفظ المحاسبي غير المشروط على إدارة الأرباح الحقيقية يتم الاستناد إلى النموذج الاتي :

- سيتم اختبار العلاقة بين المتغير المستقل **التحفظ المحاسبي غير المشروط** والمتغير التابع **إدارة الأرباح الحقيقية** بالاعتماد علي نموذج الانحدار اللوجستي **(نموذج رقم (1))** على النحو التالي:

$$REM_{IT} = \alpha + \beta 1(UNCONSER\text{-}NOA_{IT}) + \varepsilon_{IT} \quad \ldots\ldots(1).$$

ستقوم الباحثة خلال الجزء التالى استعراض نتائج إختبار الفرض بالتطبيق على البيانات الفعلية لعينة الشركات خلال الفترة من العام ٢٠١٥ حتى ٢٠١٧ وذلك بالإعتماد على نموذج الدراسة التى تم استعراضه، حيث قد تم تجهيز تلك البيانات للاختبارات الإحصائية من خلال اتباع اساليب التحليل الإحصائى التى اشرنا اليها فى منهجية الدراسة وباتباع الخطوات الاجرائية.

فقد تم اجراء مصفوفة معامل الارتباط للتحفظ المحاسبى غير المشروط مع إدارة الأرباح الحقيقية بجانب التوصل الى قيم إختبار التباين (F) وإختبار الفروقات

الإحصائية (T) عند مستوى معنوية ٥% ، واجراء إختبار الانحدار اللوجيستى وذلك لغرض التوصل الى نتائج إختبار الفرضية، وقياس العلاقة بين متغيرات الدراسة ممثلة فى كلاً من التحفظ المحاسبى غير المشروط كمتغير مستقل واثر ذلك على إدارة الأرباح الحقيقية كمتغير تابع ، حيث تتشكل عينة الدراسة من ٦٠ **شركة** تم اختيارهم من قطاعات تعمل فى الأنشطة غير المالية المشار اليه فى جدول رقم (١) .

يوضح جدول رقم (٢) قيم الاحصاء الوصفى لمتغيرات الدراسة والتى تظهر اجمالى عدد المشاهدات عند ١٨٠ مشاهدة يمثلوا ٦٠ شركة خلال فترة ٣ سنوات **(٢٠١٥-٢٠١٦-٢٠١٧)**.

جدول رقم (٢) الاحصاء الوصفى لمتغيرات الدراسة

	مستوى إدارة الأرباح	مستوى التحفظ المحاسبى غير المشروط
	REM_{IT}	$UNCONSER\text{-}NOA_{IT}$
عدد مشاهدات العينة	180	180
الوسط الحسابي	-0.2628	0.0542
الوسيط	-0.0524	0.0366
الانحراف المعيارى	7.6527	3.8805
اقل قيمة	-4.23	-0.70
اكبر قيمة	0.51	0.74

بجانب توضيح قيم كلاً من الوسط الحسابي والوسيط والانحراف المعيارى واقل قيمة واكبر قيمة لكلاً من مستوى التحفظ المحاسبى غير المشروط والذى يشير الى أن هناك تحفظ محاسبى غير مشروط مرتفع فى عينة الدراسة، اما بالنسبة إلى مستوى إدارة الأرباح فتشير إلى مستوى منخفض من إدارة الأرباح، ووفقاً لمنهجية الدراسة وباتباع

الخطوات الإجرائية فانه قد تم اجراء اختبار الفروقات الإحصائية (T) واختبار (F) والذى يشار اليهما فى الجدول رقم (٣) على النحو التالي :

جدول (٣) نتائج قيم اختبار الفروقات الاحصائية (T) واختبارالتباين (F) بين المتغيرات

	درجات الحرية	قيمة احصائية اختبار T	مستوى المعنوية لاختبار T	قيمة احصائية اختبار F	مستوى المعنوية لاختبار F
UNCONSER-NOA$_{IT}$	**179**	**3.553**	**0.000**	**15.059**	**0.000**
REM$_{IT}$	**179**	**10.673**	**0.000**	**58.564**	**0.000**

حيث يوضح جدول (٣) قيم اختبار الفروقات الإحصائية T وإختبار التباين F بين متغيرات الدراسة، وهى تشير إلى مستوى فروقات مقبولة إحصائيا بين قيم المتغيرات عند مستوى معنوية اقل من ٥% .

يشير جدول رقم (٤) الى نتائج مصفوفة معاملات ارتباط بيرسون بين مستوى التحفظ المحاسبى غير المشروط (**UNCONSER-NOA$_{IT}$**) وبين إدارة الأرباح الحقيقية (**REM$_{IT}$**)، حيث تشير قيم مصفوفة الارتباط لوجود **علاقة ارتباط عكسية بين التحفظ المحاسبى غير المشروط وبين إدارة الأرباح الحقيقية** عند مستوى معنوية اقل من ٥% وبقيمة معامل ارتباط **-٢٦.٦%** ويستدل من ذلك ان كل ما ارتفع مستوى التحفظ المحاسبى غير المشروط يقابله انخفاض فى مستوى إدارة الأرباح الحقيقية.

جدول رقم (٤) مصفوفة ارتباط بيرسون لنموذج التحفظ المحاسبى غير المشروط

		مستوى ادارة الارباح REM_{IT}
مستوى التحفظ المحاسبى غير المشروط $UNCONSER\text{-}NOA_{IT}$	قيمة معامل الارتباط	**-0.266**
	مستوى المعنوية	**0.006**
	المشاهدات	**180**

***العلاقة تكون مقبولة احصائياً عند مستوى معنوية اقل من ٥% .**

إما فيما يتعلق بالعلاقة بين التحفظ المحاسبى غير المشروط وبين إدارة الأرباح الحقيقية. فقد تم اجراء اختبار الانحدار اللوجيستى لقياس الاثر على إدارة الأرباح من خلال المتغير المستقل التحفظ المحاسبى غير المشروط (**$UNCONSER\text{-}NOA_{IT}$**)، حيث يشير جدول (٥) لنتائج اختبار الانحدار اللوجيستى بين التحفظ المحاسبى غير المشروط وإدارة الأرباح الحقيقية .

جدول (٥) نتائج اختبار الانحدار اللوجيستى للعلاقة بين التحفظ المحاسبى غير المشروط وادارة الارباح

	ميل الانحدار (β)	الانحراف المعيارى (Std. Deviation)	مستوى المعنوية (Sig)	معامل التحديد Cox & Snell R Square	معامل التحديد Nagelkerke R Square
القطع الثابت (α)	-0.442	0.158	0.005	23.1%	24.6%
التحفظ المحاسبى غير المشروط $UNCONSER\text{-}NOA_{IT}$	-0.883	0.750	0.007		

*** تكون العلاقة دالة احصائيا عند مستوى معنوية ٥%.**

*** المتغير التابع ادارة الارباح REM_{IT} .**

حيث يتضح من نتائج اختبار الانحدار اللوجيستى ان هناك علاقة إحصائية عكسية ذات دلالة معنوية بين التحفظ المحاسبى غير المشروط وبين إدارة الأرباح الحقيقية ، حيث ان المتغير المستقل التحفظ غير المشروط يفسر ما نسبته **٢٣.١%** من مستوى إدارة الأرباح الحقيقية وفقاً لمعامل التحديد (Cox & Snell)، وما نسبته **٢٤.٦%** من إدارة الأرباح الحقيقية وفقاً لمعامل التحديد (Nagelkerke)، حيث يمكن صياغة معادلة الانحدار اللوجيستى على النحو التالى :

$$REM_{IT} = -0.442 + (-0.883*UNCONSER\text{-}NOA_{IT}) + 0.153$$

٤/٣/١١ نتائج الدراسة التطبيقية:

ومن خلال نتائج التحليل الإحصائى لقياس العلاقة بين التحفظ المحاسبى غير المشروط وإدارة الأرباح الحقيقية وبالتوصل الى معادلة الانحدار اللوجيستى وقيم معاملات التحديد فأنه يمكن التوصل الى نتيجة الفرض الرئيسي، حيث انه بناء على ماتم التوصل اليه من نتائج للاختبار الإحصائية بين التحفظ غير المشروط وبين إدارة الأرباح الحقيقية فأنه يمكن التأكد من أن تطبيق التحفظ المحاسبي غير المشروط يحد من ممارسة إدارة الأرباح من خلال الأنشطة الحقيقية في الشركات المقيدة بسوق الاوراق المالية في جمهورية مصر العربية وذلك فى ظل وجود تلك العلاقة العكسية ذات الدلالة الاحصائية التى تم التوصل اليها، متفقة مع ما توصلت اليه دراسة Li (2018). بانه يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للتحفظ المحاسبي غير المشروط على إدارة الأرباح من خلال الأنشطة الحقيقية (التدفقات النقدية التشغيلية، تكاليف الإنتاج، المصروفات الاختيارية) في التقارير المالية الصادرة عن الشركات المصرية المقيدة بسوق الأوراق المالية في مصر.

وبالتالى تم قبول الفرض الرئيسي والذى نص على انه **"يحد تطبيق التحفظ المحاسبي غير المشروط من ممارسة إدارة الأرباح من خلال الانشطة الحقيقية في الشركات المقيدة بسوق الاوراق المالية في جمهورية مصر العربية "**

وقبول الفرض الفرعي للفرض الرئيسي والذى قد نص على انه : " توجد علاقة عكسية ذو دلالة إحصائية بين التحفظ المحاسبي غيرالمشروط وإدارة الأرباح من خلال الأنشطة الحقيقية (التدفقات النقدية التشغيلية، تكاليف الإنتاج، المصروفات الاختيارية) في التقارير المالية الصادرة عن الشركات المصرية المقيدة بسوق الأوراق المالية في مصر " .

٥/٣/١١ التوصيات ومجالات البحث المقترحة:

اولاً ـ التوصيات :

١- تطبيق التحفظ المحاسبي وزيادة الإفصاح المحاسبي يعد من الأمور التي لها أهمية كبيرة في الحد من ممارسات إدارة الأرباح وخاصةً إدارة الأرباح الحقيقية التي قد تلجأ إليها إدارة الشركة لتحقيق أهدافها الخاصة دون مراعاة أهداف المساهمين، والمستثمرين أو أي أطراف أخرى لها علاقة بالشركة .

٢- حث الشركات التي تعاني من هبوط في تدفقاتها النقدية التشغيلية على ممارسة درجة مناسبة من التحفظ المحاسبي .

٣- تشجيع الشركات المصرية على تبني ممارسة التحفظ المحاسبي كأحد أدوات الحد من إدارة الأرباح الحقيقية المؤثرة سلباً على التدفقات النقدية التشغيلية.

٤- توصي الباحثة بدراسة نفس العلاقة بين التحفظ المحاسبي وإدارة الأرباح الحقيقية في بيئات أخرى مختلفة للوصول لنتائج اخري ، ومعرفة مدى توافقها مع نتائج الدراسة الحالية ، ومدى اختلافها .

ثانياً ـ مجالات البحث المقترحة:

١_ أثر جودة المراجعة الداخلية في الحد من ممارسات إدارة الأرباح الحقيقية.

٢_ العلاقة بين الرأى في تقرير المراجع الخارجي وبين إدارة الأرباح الحقيقية بوجود التحفظ المحاسبي كمتغير معدل.

٣_ علاقة هيكل ملكية الشركة وإدارة الأرباح الحقيقية .

المراجع

أولاً : المراجع العربية :

١. إقبال، عمر والقضاة مأمون (٢٠١٤) أثر الأزمات المالية على دعم سياسة التحفظ المحاسبي :دراسة في الشركات الصناعية المساهمة الأردنية، ***مجلة جامعة النجاح للأبحاث (العلوم الإنسانية)*** المجلد ٢٨، ص ٨٩٦-٩٢٠.

٢. النجار ، جميل حسن ، (٢٠١٤) ، " قياس مستوى التحفظ المحاسبي في القوائم والتقارير المالية واثره علي القيمة السوقية للسهم " ، ***مجلة البلقاء للبحوث والدراسات*** ، جامعة القدس المفتوحة ، فلسطين ، المجلد (١٧) ، العدد (٢) ، ص ص ، ١٧٧-٢٤٧ .

٣. حسين، علاء على أحمد، (٢٠١٥)، " تأثير خصائص الوحدة الاقتصادية على مستويات التحفظ المحاسبى وانعكاساتها على الأداء المالى والسوقى للشركات المدرجة بسوق المال المصرى "دراسة تطبيقية"، ***مجلة الفكر المحاسبي***، العدد الثاني (الجزءالثاني)،ص ص ٣١٧-٣٧٧ https://shms.sa/authoring/93515.

٤. حمدان، علام ، (٢٠١١)، التحفظ المحاسبي وجودة الأرباح في سوق البحرين للأوراق المالية ، دراسة مقبولة للنشر: ***مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية***، جامعة الكويت.

٥. حمدان، علام (٢٠١٢) ، العوامل المؤثرة في درجة التحفظ المحاسبي عند إعداد التقارير المالية : دليل من الأردن، ***المجلة الأردنية في إدارة الأعمال*** ، المجلد (٨)، العدد (١)، ص ص٢٢-٤١.

٦. خضر ، هنا عبد الحميد . (٢٠١٤) ، أثر هيكل الملكية على مستوى التحفظ المحاسبي في القوائم المالية : دراسة ميدانية على الشركات المصرية المقيدة بالبورصة . ***رسالة ماجستير***، غير منشورة ، كلية التجارة ، جامعة الإسكندرية .

٧. رمضان ، حمدي أحمد ، (٢٠١٦) ، "التحفظ المحاسبي: تأصيل نظري وتدليل تجريبي يستهدف تقييم صحة مقاييس التحفظ"، ***المجلة المصرية للدراسات التجارية***، مجلد(٤٠) ، العدد (٢)، ص ص ١-٦٣.

٨. شتيوي ،أيمن أحمد أحمد ،(٢٠١٠) "تأثير مخاطر الدعاوى القضائية على ممارسات التحفظ المحاسبي في الشركات المتهمة بالتلاعب : بالتطبيق على سوق الأسهم المصرية"، مجلة الإدارة العامة، معهد الإدارة العامة، المملكة العربية السعودية، المجلد (٥٠)، العدد(٤) سبتمبر، ص ص ٥٧٧-٦٢٢.

٩. شتيوي ،أيمن أحمد أحمد ،(٢٠١٧) ." دراسة ميدانية مقارنة لأثر التحفظ المحاسبي المشروط وغير المشروط على كفاءة استثمارات الشركة والقيمة المضافة لحملة الأسهم: بالتطبيق على الشركات المقيدة بالبورصة المصرية ". مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية ، مصر .العدد (١) ، المجلد (٥٤) ، ص ص ٨١-١٤٧ .
١٠. عبدالرحمن ، اميرة مهدي حسنين ، (٢٠١٢) ، " المنظور المعاصر للتحفظ المحاسبي في ضوء الاتجاهات الحديثة للفكر المحاسبي واثره علي القيمة الملائمة للمعلومات المحاسبية ، دراسة تطبيقية " ، ***رسالة دكتوراه غير منشورة*** ، كلية التجارة ، جامعة قناة السويس.
١١. عبيدات، محمد إبراهيم سلطان، و نعيم حسني دهمش. "أثر استخدام مفهوم التحفظ المحاسبي على ملاءمة و موثوقية المعلومات المحاسبية" ***رسالة دكتوراه***. جامعة عمان العربية، عمان، ٢٠٠٤.
١٢. علي ، نيفين صلاح علي ، (٢٠١٦) ، أثر خصائص لجان المراجعة على مستوى التحفظ المحاسبي : دراسة تطبيقية على عينة من الشركات المصرية المسجلة في سوق الأوراق المالية ، ***رسالة ماجستير غير منشورة*** ، كلية التجارة ، جامعة الإسكندرية .
١٣. عوض ، أمال محمد ، (2010) ، دراسة وأختبار مدى تأثير التحفظ المحاسبي في معايير المحاسبة المصرية على جودة التقارير المالية للشركات المسجلة بالبورصة المصرية ، ***المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة***، كلية التجارة ، جامعة عين شمس ، العدد الثاني .
١٤. غنيمي ، سامي محمد أحمد . (٢٠١١) . "إطار مقترح لدور الشفافية في الحد من ممارسات إدارة الأرباح في منظمات الأعمال ــ دراسة اختبارية " ***مجلة الدراسات والبحوث التجارية*** . كلية التجارة ، جامعة بنها . العدد (١) ـ المجلد (٢) . ص ص ١ -٦٧ .
١٥. فؤاد، ريمون ميلاد .(٢٠١٦). " أثر الإلتزام بتطبيق معايير المحاسبة الدولية IAS - IFRS على التحفظ المحاسبى وجودة التقارير المالية : دراسة تطبيقية. " ***الفكر المحاسبي*** . جامعة عين شمس . كلية التجارة . قسم المحاسبة والمراجعة المجلد(٢٠) ، العدد(٢) . ص ص ٥١٧ - ٥٧٢. مسترجع من https://search.mandumah.com/Record/771961 .
١٦. منصور، شويكار محمد ناجي فؤاد، محمد محمود عبدربه، و طارق عبدالعال حماد. (٢٠١٤) " العلاقة بين التحفظ المحاسبي وجودة الأرباح " ***الفكر المحاسبي*** – مصر، مجلد (١٨) ، العدد (٢) : ص ص٢٦١-٣٠٥.
١٧. محمد ، حسن عبد العال حامد ، (٢٠١٧) ، " دراسة تحليلية للمتغيرات المؤثرة في اختيار مداخل إدارة الأرباح وأثرها علي مقاييس الأداء المالي المستقبلي للمنشأة في ضوء معايير المحاسبة "، ***رسالة دكتوراه منشورة*** ، كلية التجارة ، جامعة القاهرة .

١٨. ياسين ، محمد ، (٢٠٠٨) ، " قياس مستوي التحفظ في السياسات المحاسبية في ظل الحاكمية المؤسسية واثره علي جودة الافصاح عن البيانات المالية للبنوك التجارية الاردنية" ، ***رسالة دكتوراه*** ، الاكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية ، عمان .

ثانياً : المراجع الاجنبية :

1- Alsakini, saad, and Alawawdeh, Hanan,(2015) " The Effect of Accounting Conservatism and its Impacts on the fair Value of the Corporation**",** ***International Journal of Business and Social Science***, Vol 6, No 7.

2- Aliakbari, M., Banimahd, B., Talebina, Gh., Roodposhti, F. (2015) The Effect of Abnormal Operating Cash Flows on Unconditional Conservatism**,** ***International Journal of Academic Research in Accounting, Finance and Management Sciences***, Vol. 5, No.1, p39- 45.

3- Anderson, M. C. , Banker, R. , and Janakiraman, S. N. , (2003) , Are Selling , General and Administrative Costs Sticky ? , ***Journal of Accounting Research*** , Vol. 41 , pp. 47 – 63.

4- Ball, R and Shivakumar , L, (2005)", Earnings Quality InUK Private Firms: Comparative Loss Recognition Timelines", ***Journal of Accounting and Economics,*** 39,: 83- 128.

5- Ball, R., Robin, A., & Sadka, G. (2005). Is accounting conservatism due to debt or equity markets? An international test of "contracting" and "value relevance" theories of accounting. ***Review of Accounting Studies, Forthcoming.***

6- Basu, S. (1997). The conservatism principle and the asymmetric timeliness of earnings 1. ***Journal of accounting and economics***, 24 (1), 3-37.

7- Basu, S. (2001). Discussion of on the asymmetric recognition of good and bad news in France , Germany and the United Kingdom. ***Journal of Business Finance and Accounting***, 28(9/10).PP 1333-1349.

8- Beaver, W. H., & Ryan, S. G. (2005). Conditional and unconditional conservatism: Concepts and modeling***. Review of accounting studies,*** 10(2-3), 269-309.

9- Biddle, Gray C., Ma, Mary L.Z., Song, Frank M. (2016), "Accounting Conservatism and Bankruptcy Risk".

10- Board, F. A. S. (1980). Qualitative characteristics of accounting information. ***Statement of Financial Accounting Concept No, 2.***

11- Clikeman , P. M , (2003) , Where auditors fear to tread ; internal auditors should be proactive in educating companies on the perils of earnings management and in searching for signs its use , ***Internal Auditor*** , August , pp. 75 – 80 .

12- Cohen, D. A., Dey, A., & Lys, T. Z. (2008). Real and accrual-based earnings management in the pre-and post-Sarbanes-Oxley periods. ***The accounting review***, 83(3), 757-787.

13- Cohen, Daniel A., and Zarowin, Paul, (2008), Accrual Based and Real Earnings Management Activities around Seasoned Equity Offerings, ***Working Paper***, New York University.

14- Eisele, A. (2012). Target Shooting ? Benchmark-driven Earnings Management in Germany (Doctoral dissertation, Verlag nicht ermittelbar).

15- Financial Accounting Standards Board. (1980). ***Statement of financial accounting concepts no. 2: Qualitative characteristics of accounting information***. Financial Accounting Standards Board.

16- Fredirksson , Antti ,(2008) " The Pricing of Reporting Conservatism in Private Firm Loan Contracts " , Turku School of Economics.

17- Gassen, J., Uwe Fülbier, R., & Sellhorn, T. (2006). International differences in conditional conservatism–the role of unconditional conservatism and income smoothing. ***European Accounting Review***, *15*(4), 527-564.

18- Givoly, D. and Hayan, C. (2000). The Changing Time- Series Properties of Earning Cash Flow and Accruals, ***Journal of Accounting and Economics***, Vol.(29),PP. 287-320.

19- Graham, J. R., Harvey, C. R., & Rajgopal, S. (2005). The economic implications of corporate financial reporting. ***Journal of accounting and economics***, *40*(1-3), 3-73.

20- Gunny, K. A. (2005). What are the consequences of real earnings management?.http://w4.stern.nyu.edu/accounting/docs/speaker_papers/spring2005 /Gunny_paper.pdf.

21- Gunny, K. A. (2010). The relation between earnings management using real activities manipulation and future performance: Evidence from meeting earnings benchmarks. ***Contemporary Accounting Research***, *27*(3), 855-888.

22- Healy, P & Wahlen, J. (1999), A review of the earnings management literature and implications for standard setting **,** ***Accounting Horizons***, vol. 13, pp: 365-383.

23- Huang, H. H., Wang, W., & Zhou, J. (2013). Shareholder rights, insider ownership and earnings management. ***ABACUS***, 49(1), 46-73.

24- Ismail, T. H., & Elbolok, R. (2011). Do conditional and unconditional conservatism impact earnings quality and stock prices in Egypt ? .***Research Journal of Finance and Accounting***, *2* (12),7-22.

25- Jabbar, N. S. (2017). The relationship between the accounting reservation and relevance value of accounting information and their reflection on quality financial reporting in the financial statements: Applied study for a sample of shareholding companies listed in the Iraq Market Securities**.** ***International Journal of Innovation and Applied Studies,*** *20* (3) , 921.

26- Kangarluei, S., Hesar, B. (2012) Does conservatism in financial reporting affect earnings management: An evidence of Iran**, *African Journal of Business Management*** Vol. 6(21), pp. 6439-6446.

27- Kamarudin, K. A., Dunstan, K., & van Zijl, T. (2010). Auditor tenure, non-audit services and earnings conservatism: evidence from Malaysia. ***In Accounting and Finance Association of Australia and New Zealand*** (AFAANZ) conference (pp. 1-34).

28- Kazemi, H., Hemmati, H., & Faridvand, R. (2011). Investigating the relationship between conservatism accounting and earnings attributes**. *World Applied Sciences Journal***, 12(9), 1385-1396.

29- Khan, M., and R.L.Watts. (2009). Estimation and empirical properties of a firm-year measure of accounting conservatism. ***Journal of Accounting and Economics***,48: 132-150.

30- LaFond , R and Watts , R.(2008). " The Information Role of Conservatism " , ***The Accounting Review*** , vol.83 , , pp.447-478.

31- Lara, J. M. G., Osma, B. G., & Penalva, F. (2009). The economic determinants of conditional conservatism. ***Journal of Business Finance & Accounting***, *36*(3-4), 336-372.

32- Lara, J., Osma, B., Penalva, F, (2012), Accounting conservatism and the limits to Earnings management, dissertation, University of Navarra.

33- Li, H. (2018) Unconditional Accounting Conservatism and Real Earnings Management, ***International Journal of Financial Research,*** Vol. 9, No. 2, p203-215.

34- Menica , Christos K.,& Kurziga Geoffrey E.(2006) " The Determinants Of European Bank Profitability " ***International Business & Economics Research Journal***, ISSN: pp5933-5925.Volume2321.

35- Moeinaddin, M., Dehnavi, H. D., & Abadi, H. Z. B. (2012). The Relationship between Firm Size , Debt Contracts and the Nature of the

Operations with the Accounting Conservatism. ***Interdisciplinary Journal Of Contemporary Research In Business*** ,October ,Vol 4, No(6).

36- Nakano, M., Otsubo, F., & Takasu, Y. (2014). Effects of Accounting Conservatism on Corporate Investment Levels, Risk Taking, and Shareholder Value (No. 14-E-10). ***Institute for Monetary and Economic Studies, Bank of Japan***.

37- Obeidat, M. (2003). "The effect of conservatism on the relevance and reliability of accounting information" ***A doctor Degree Thesis***, Amman Arab University .

38- Ortega, William R. and Grant, H. Gerry ,(2003) , Maynard Manufacturing An Analysis of GAAP – Based and Operational Earnings Management Techniques **,** ***Stategic Finance*** , July , pp . 1-7.

39- Qiang, X. (2007). The effects of contracting, litigation, regulation, and tax costs on conditional and unconditional conservatism: Cross-sectional evidence at the firm level. ***The Accounting Review***, *82*(3), 759-796.

40- Ronen. Joshua and Yaari, Varda (Lewinstein), (2008) , Earnings Management Emerging Insights in Theory , Practice , and Research , Springer Science + Business Medial , LLC.

41- Roychowahury, S. (2006), Earnings management theory real activities manipulation, ***Journal of Accounting and Economics***, vol.42 (3), pp: 335-370.

42- Roychowdhury, S. & Watts, R. (2007). Asymmetric Timeliness of Earnings Market –to-Book and Conservatism in Financial Reporting, ***Journal of Accounting and Economics***, Vol. (44), PP.2-31.

43- Ryan , Stephen G. (2006) , " Identifying Conditional Conservatism " ***European Accounting Review*** . Available at SSRN : http://www.Ssrn.com.

44- Shaqqour, O. (2016) The Role of Accounting Conservatism in Financial Reporting in Reducing the Practice of Earnings Management in

Jordanian Extractive Companies**, *Journal of Business & Management (COES&RJ-JBM)*** Vol.4, No.3, pp.110- 129.

45- Suleiman, S. (2014). Corporate governance mechanisms and accounting conservatism . ***Journal of Management Policies and Practices***, Vol.2, NO(2), 113-127.

46- Watts, R. L. (2003). Conservatism in accounting part I: Explanations and implications. ***Accounting horizons***, 17 (3) , 207-221.

47- Watts, R. L. (2003). Conservatism in accounting part II: Evidence and research opportunities. ***Accounting horizons***, 17 (4), 287-301.

48- Wang, Li,(2015) ." Board Gender Diversity and Accounting Conservatism", ***Master thesis in Accounting***, Oulu Business School.

49- Wang, S., & D'Souza, J. (2006). Earnings management: The effect of accounting flexibility on R&D investment choices, ***Working Paper*** .

50- Zadeh, N., Akhgar, M. (2015) Investigating the relationship between earning management and accounting conservatism in accepted companies in Tehran Stock Exchange. ***I J A B E R***, Vol. 13, No. 6,p 3827-3838.

51- Zang, A. Y. (2012) . Evidence on the trade-off between real activities manipulation and accrual- based earnings. ***The Accounting Review,*** 87(2): 675-704.

52- Zhang, J. (2008). Accounting conservatism and private debt contracting. In Kellogg School of Management, Northwestern University Illinois, USA ***Working Paper***.